

جامعة عبد الحميد بن باديس



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان

فعالية التسيير المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
دراسة ميدانية بمدينة الساحل مستغانم

من طرف الطالبة الأستاذ المشرف

الشارف عيسى فاطيمة الزهرة أ.د. قidal زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	عتيق عائشة	أستاذة محاضرة - أ-	جامعة مستغانم
مقررا	قidal زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	قبايلي الحاجة	أستاذة محاضرة - أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2022/2023

جامعة عبد الحميد بن باديس



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان

فعالية التسيير المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة ميدانية بملبنة الساحل مستغانم

من طرف الطالبة الأستاذ المشرف

الشارف عيسى فاطيمة الزهرة أ.د. قidal زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	عتيق عائشة	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة مستغانم
مقررا	قidal زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	قبايلي الحاجة	أستاذة محاضرة-أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2023/2022

بداية خطواتي كانت في المنزل تعلمت فيه المشي و الكلام التعامل ردود الفعل و سرعان ما تطور ذلك بدخولي الابتدائية ثم المتوسط الثانوية النجاح في امتحان البكالوريا و الذي كان ذا فرحة لا توصف لي و للناس الأقرب إلى قلبي استمر ذلك باجتيازي ل خمس سنوات في الجامعة و ها هو تحدي جديد لنيل شهادة الماستر في تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة و في هذه السنوات أو أكثر كانت عائلي أول و أعظم مساند لي من بعد الله سبحانه و تعالى أهدى هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين اللذان لم يحرماني من أي طلب لم يتسن لوالدي إكمال دراستهما و لكن وضعا كل مجهودهما و إيمانهما في كأول فرد من العنقود و أتمنى أن لا أخيب ضنهما في ما قد تكون آخر مرحلة دراسة و بحث علمي أقدم إهدائي أيضا لي اخوي و أفراد عائلتي و لجلي و جدتي رحمها الله كنت أتمنى أن تكون معي في هذه اللحظة و اهدي هذا العمل إلي صديقة دريحنان وإلى كل زميلاتي و زملائي و الأشخاص الذين كان لي الشرف للتعامل معهم كيفما كان نوع المعاملة سأستمر ببذل المزيد من الجهد و أجعل الجميع فخورا بي

الشكر

أقدم الشكر الجزيل إلى الأستاذ قـدال زين الدين الذي كان لي الشرف لتدريسه لي خلال سنة من سنوات مرحلة الليسانس وها هو الزمن يتكرر ليكون الأستاذ المسؤول عن تأطيري في انجاز مذكرة الماستر أو مذكرة التخرج كنت اسمع ان المعلم كاد أن يكون رسولا مع مرور الزمن بدأ إدراكي لهذه المقولة يمكن للأستاذ ان يعلم و ينصح و ان يكون أبا و صديقا و موجهها و حتى في هذا العمر الذي يصل إليه الطالب يمكن ان يكون الأستاذ مسؤولا عنه أيضا شكرا على كل جهودك و توجيهاتك بالرغم من أن هذا الشكر لن يكفي لكن أتمنى أن أكون عند حسن ظنك في الأخير

الإهداء.....	أ.....
الشكر.....	ب.....
قائمة الجداول.....	ج.....
قائمة الاختصارات.....	ح.....
المقدمة.....	1.....

الفصل الأول عموميات حول التسيير المالي والمالية

تمهيد.....	5.....
المبحث الأول ماهية التسيير المالي.....	6.....
المطلب الأول المفاهيم المتعلقة بالتسيير المالي.....	6.....
المطلب الثاني المراحل والأهداف من التسيير المالي.....	8.....
المبحث الثاني تطبيق السياسة المالية في إدارة المؤسسة.....	12.....
المطلب الأول الوظيفة المالية في الإدارة المالية.....	12.....
المطلب الثاني عمليات التسيير المالي في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.....	14.....
الخلاصة.....	24.....

الفصل الثاني التسيير المالي ومدى تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تمهيد.....	26.....
المبحث الأول تطبيق التسيير المالي في المؤسسات الجزائرية.....	27.....
المطلب الأول التمويل الداخلي في المؤسسات الجزائرية.....	27.....
المبحث الثاني تطبيق التسيير الجبائي على التسيير المالي للمؤسسة الجزائرية.....	37.....
المطلب الأول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf.....	37.....
المطلب الثاني تطبيق القانون الجبائي في النظام المالي للمؤسسة.....	41.....
الخلاصة.....	46.....

الفصل الثالث ادراسة حالة ملبنة الحليب ومشتقاته بمستغانم

46.....	تمهيد
48.....	المبحث الأول إعطاء صورة مقربة وأكثر توضيحا حول المؤسسة الصناعية ملبنة الساحل مستغانم
48.....	المطلب الأول نبذة تاريخية عن الشركة
50.....	المطلب الثاني الهيكل التنظيمي للشركة و مهام كل قسم
	المبحث الثاني المسير المالي والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بمؤسسة ملبنة إنتاج الحليب و مشتقاته
55.....	مشتقاته
55.....	المطلب الأول المسير المالي لمؤسسة ملبنة إنتاج الحليب و مشتقاته مستغانم
57.....	المطلب الثاني التحليل المالي لميزانيات الأصول و الخصوم الخاصة بالمؤسسة
66.....	الخاتمة العامة
69.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
23	مصادر التمويل و الميزج بينها في تخفيض الكلفة المرجحة	1
36	المقارنة بين الأسهم العادية و الأسهم الممتازة	2
57	ميزانية الأصول 2019	3
58	ميزانية الخصوم 2019	4
58	ميزانية الأصول 2020	6
59	ميزانية الخصوم 2020	7
59	ميزانية الأصول 2021	9
60	ميزانية الخصوم 2021	10
60	ميزانية الأصول 2022	12
61	ميزانية الخصوم 2022	13
61	مقارنة بين مجموع الأصول الثابتة و مجموع الأصول الجارية	14
62	مقارنة بين رؤوس الأموال الخاصة بمؤسسة ملبنة الحليب و مشتقاته	15
63	مقارنة بين مجموع الأصول الغير جارية خلال الأربعة سنوات	16
64	مقارنة بين مجموع الخصوم الجارية لأربعة سنوات	17

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
13	بيئة إدارة الشركات	1
31	التمويل الخاص بالتوسع	2
50	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	3
56	رسم تخطيطي لصلاحيات و مهام المسير المالي	4

قائمة الإختصارات

المعنى	الاختصار
المجمع الصناعي لإنتاج الألبان	giplait
الرئيس المدير العام	pdg
رأس المال العامل	FRNG
احتياجات رأس المال العامل	BFR
الخزينة	TN
المنظمة الدولية للمعايير	ISO

المقدمة

إن العولمة و التطور الاقتصادي في فترة من الزمن جعل الإنسان أي المتعامل الاقتصادي يتطلع إلى الأفكار و المبادئ التي تجعله ينشأ الوسط الاقتصادي بمختلف معانيه و أقسامه و من أهم العناصر التي اهتم بها بل جعلها من أسس قيام الاقتصاد المنشأة الاقتصادية أو الشركة أو المؤسسة أو مهما كان اسمها فجل تقسيمها لنوعين المؤسسات الغير ربحية و الأخرى أي المؤسسات الربحية و خلال إنشائها و الاهتمام بها كان لا بد من الاهتمام بالجوانب المختلفة لها فليس من المعقول الاستغناء عن مجموعة من الركائز الأساسية و التي هي الموارد البشرية الموارد المادية و الموارد المالية و جعل التنسيق و التفرع بين هذه الأقسام يتم من خلال التنظيم و ذلك على اختلاف النوع من المورد و بالتعمق أكثر و التطرق إلى احد أنواع الموارد إلا و هو المورد المالي نجد أن المؤسسة تسعى للتنسيق و التنظيم بين المدخلان و المخرجات الخاصة بها لذلك نجد رجل الاقتصاد يهتم بما يسمى التسيير المالي في المؤسسة كما أن فهم تأثير العوامل المتعلقة بالدولة محل النشاط في تشكيل الهيكل التمويلي للمؤسسة و علاقته بالأداء المالي لها لا يزال محدودا و غير واضح إذ ركزت اغلب الدراسات على خصائص المؤسسات و قطاع النشاط التي تنتهي إليه بالإضافة إلى أن اغلب الدراسات التطبيقية التي أجريت اهتمت بتحليل الهياكل التمويلية للمؤسسات العاملة في الاقتصاديات المتقدمة و أهملت قطاع المؤسسات الناشئة في الاقتصاديات الناشئة

❖ إشكالية الدراسة

تعددت الموارد المالية في المؤسسة بأنواعها و مع زيادتها زادت التعقيدات في كيفية الفصل و القيام بعمليات الدراسة و التحليل و ذلك وفق سياسات و معايير و باعتبار أن التسيير المالي أداة بيد الشركة و مجرياتها جاءت هذه الدراسة لتبيان الدور الذي يؤديه التسيير المالي الفعال كوظيفة مالية و تمكين الشركة من الامتيازات المالية و تجنبها من المخاطر التي تواجهها بما يمكنها من تحسين قدرتها المالية

و من خلال ما سبق فانه يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال المحوري الآتي

ما هي المعايير و المؤشرات التي تضمن التسيير المالي الجيد للمؤسسة ؟

❖ الأسئلة الفرعية التالية

1. ما هو التكوين الفعال في التسيير المالي و الذي يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة؟
2. ما دور التسيير المالي في الرفع من مستوى التمويل الخاص بالشركات الجزائرية ؟

لإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الفرعية على الشكل التالي

1. التسيير المالي يعمل على ضمان تطبيق الوظائف الفعالة في نشاط المؤسسة
2. يعتمد نشاط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على سياسات مالية تضمن تحليل المعلومات
3. يقوم المسير المالي بتحديد وضعية المؤسسة استنادا إلى القوائم المالية

أسباب اختيار البحث

التعرف بصورة مقربة على الهيكل المالي الذي ينظم معاملات المؤسسة الداخلية و الخارجية
التطرق للقدر الكافي من المعلومات حول مجموعة القروض و الاستثمارات التي تكون من طرف أي مؤسس
إثراء الموضوع بالجانب التطبيقي و استخدام المعلومات النظرية في التحليل

التعرف على المركز المالي و حالات المؤسسة فيما يخص المقارنة بين السنوات التي تمر عليها

أهداف البحث

التطرق إلى عناصر التسيير المالي بصورة أكثر تعمقا

الرغبة الذاتية للتطرق إلى التسيير المالي و التمويل داخل الشركات

معرفة نشاط المؤسسات فيما يخص تحديد احتياجاتها و مركزها المالي

أهمية البحث

يعتبر التسيير المالي من الركائز الأساسية و التي لا تستغني عنها أي مؤسسة و معرفة طريقة أداءه و تأثيره عليها
يعتبر محصورا عادة فقط في المؤسسة فأجري هذا البحث للتعرف على العمل التطبيقي الفعال و الذي يخدم
الجانب المالي للمؤسسة سواء كان بالتزاماتها أو عملياتها اليومية أو حتى الاستثمارات التابعة لها لتتمكن بذلك من
تسجيل كافة معاملاتها مع محيطها الداخلي و الخارجي

المنهج البحث

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية و بالاستعانة بالفرضيات المطروحة لذلك سيتم اعتماد
المنهج الوصفي التحليلي في إبراز ماهية التسيير المالي و القدرة المالية من خلال المراجع المعتمدة من كتب و
مقالات و غيرها أما الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على تحليل البيانات المستخلصة من المؤسسة لأجل
معرفة دور التسيير المالي في تحسين القدرة المالية للمؤسسة

الحدود المكانية والزمنية للبحث

تم إجراء الدراسة بمؤسسة مستغانم ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته بالضبط صلندر و التي كانت على مستوى المصلحة المالية و المحاسبية للمؤسسة و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 08 جانفي 2023 إلى 01 فيفري 2023 تم أخذ عينة الدراسة و التي هي بالتحديد مجموعة من الميزانيات للسنوات التالية 2019 , 2020 , 2021, 2022

١. الفصل الأول

عموميات حول التسيير المالي
و المالية

تمهيد

يعتمد أي نشاط عامة و الاقتصادي خاصة بصفة أولى على الجانب المالي أو التمويل بصفة اصح و بالتالي مر هذا الأخير ب ثلاثة مراحل التشخيص المالي التحليل المالي و التسيير المالي بصورة أوضح إذا أردنا انجاز دراسة داخل المؤسسة فان أول ما نتوجه له هو الإدارة المالية و كيفية انجاز المراحل الثلاثة السابقة فيها كما يشمل ذلك الاطلاع على مختلف الأدوات الأزمة لذلك , تختلف البيئة المحيطة بالشركات فمنها ما يؤثر إيجاب عليها و نعي بذلك التأثير الداخلي و الخارجي معا فيما يخص سير العمل أو التعاملات بحد ذاتها أو حتى طبيعة الجو الذي يسودها و بالتالي فان البيئة تعد مؤثرا فعالا نخص تأثيره هنا على الإدارة المالية أو التمويلية الخاصة بالمؤسسة بطبيعة الحال

- المبحث الأول ماهية التسيير المالي
- المبحث الثاني الإدارة المالية و السياسة المالية

المبحث الأول ماهية التسيير المالي

يعتبر التسيير المالي عاملا أساسيا في عمل المؤسسة بل هو الهيكل الأساسي لدوران نشاطاتها المختلفة من بداية وجودها إلى مراحل وجودها و استمرارها و بالتالي فإنه يكون متدخل في جميع الفروع و الخدمات الإنتاجية , تشغيلية , نشاطات توسع أو تطوير و تجديد و غيرها الكثير

المطلب الأول المفاهيم المتعلقة بالتسيير المالي

و تتمثل في مجموعة من التعاريف هي

- 1 التسيير هو مجموعة ميكانيزمات و آليات يتم إنتاجها و ابتكارها و ذلك لتحذي مسار المؤسسة من اجل خدمة أهدافها مع ما يتناسب و التنسيق بين الموارد المختلفة منها البشرية و المالية و المادية (الجازي، 2016)¹
- 2 المؤسسة و تسمى أيضا بعدة مصطلحات منها المنظمة الشركة المقاوله التنظيم المشروع أو المنشأة و هي وسط يتم فيه ممارسة نشاط قانوني لها أهداف و أسس قائمة عليها²

3 التمويل

يمكن اعتبار التمويل عملية حصد للمبالغ المالية التي تكون بصفة أساسية تحت تصرف المؤسسة أو المنشأة سواء كانت من الشركاء أو المالكين الأساسيين أو حتى من خارج المؤسسة من اجل تغطية جميع استغلالياتها و استثماراتها

4 المدير المالي هو الموظف أو الفرد المكلف بالوظائف التنفيذية الخاصة بالتمويل و لكن لا تكون غالبا عمليات اتخاذ قرار بمعناها الصحيح إذ أن هنالك الكثير من القرارات المالية التي يتم اتخاذها بعيدا عن المدير المالي و يمكن أن تكون بعضها متخذتا حتى خارج المؤسسة في حد ذاتها لتي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة

5 التسيير المالي هو عملية اتخاذ قرار سواء لحصول على الأموال أو لاستثمارها بكفاءة و الذي يضمن تعظيم القيمة السوقية لمؤسسة بالتأكيد أو لتعظيم ثروة المساهمين و الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تحقيق أهداف المؤسسة و ضمان الاستمرارية و النمو بشكل أفضل

في شكل آخر و بالنظر إلى الأهداف فهو مفهوم التامين المنتظم للأموال الضرورية للتجهيزات و الاستغلال

الإطلاع و <https://www.mawdo3.com>,¹ هابل الجازي ,2016, مفهوم علم التسيير ،تاريخ الإسترداد 2016/06/28

2023/03/

عمر عبد الله، التحليل و التخطيط المالي المتقدم، طبعه 1, عمان الأردن ،دار البداية النسرة و التوسع ،2015، ص 213²

الجاري لمؤسسة و الحصول على هذه الأموال في الوقت المناسب و بأقل تكلفة و بدون التأثير على الاستقلالية المالية للمؤسسة

الرقابة على استخدام الأموال و على مردودية العمليات التي خصصت لها الأموال

في مفهوم آخر له هو مجموع العمليات المحاسبية المنتظمة و الخاصة بأموال المؤسسة يتم من خلالها التحصل على نتيجة النشاط و ذلك في نهاية مدة ذلك النشاط و تكون إما ربحاً أو خسارة للمؤسسة و من خلال ذلك يتم الحكم على النشاط الذي تم ممارسته إما بإظهار السلبيات الخاصة به أو الإيجابيات و منه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة و التي تكون عادة حسب سياسات المؤسسة أو على حسب طبيعة النشاط إما التعديل أو الإلغاء التوسيع و التطوير أو الامتناع عن أيتغييرات¹

6 التشخيص المالي هو عملية إصدار الأحكام الموضوعية و التي تخص وضعية المؤسسة و ذلك يعتمد بشكل أولي على تحديد نقاط الضعف و القوة و التي تعلق بالجانب المالي ثم دراسة و إيجاد الحلول المناسبة لمضاعفة نقاط القوة و علاج نقاط الضعف و بذلك يقوم النظام المالي بسد أي ثغرة أو مدخل قد يساهم في الإطاحة بالمؤسسة أو يقودها إلى الإفلاس و التراجع و يعتمد هذا الأخير على مجموعة أدوات و طرق مالية مناسبة حسب احتياجات المؤسسة²

7 التحليل المالي

كان التعريف الأولي للتحليل المالي أو ما يسمى بالانجاء الأول يرى أن هذا الأخير خلق من النظام المصرفي بصورة أوضح فان التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية خلق لنا ما يسمى ببيانات مكتوبة حول الأصول و الخصوم و ذلك لجعل التسهيلات الائتمانية أكثر وضوح و قانونية بعد سنوات تطور مفهوم التحليل المالي إلى ما يتعدى ذلك فشمّل الاستخدام الفعلي لتلك البيانات و الأوراق من اجل عملية تحليلها و دراستها و الهدف من هذا كان لمعرفة نقاط القوة و الضعف بالنسبة للشركات ثم تطور التحليل المالي بإضافة القياس الكمي إليه من اجل اكتساب الجدارة الائتمانية

في مفهوم آخر فهو وسيلة إدارية لتقييم الوضع المالي و التشغيلي داخل المنشأة من خلال تساؤلات يتم طرحها فيما يتعلق ب الأصول ربحية الموجودات مدى تغطية الالتزامات طويلة الأجل مدى وجود سيولة و تغطيتها للالتزامات في المدى القصير

أسماء بن عاشورة¹, <https://www.maqqal.com>, 2023/04/08

², محمد خيضر, 2021, مدخل إلى التسيير المالي <https://elearning.univ-biskra.dz>, 2023/04/11

نجد أيضا أن التحليل المالي و الذي كان متمثلا في القوائم المالية لم يكن بالضرورة كافيا ل للإجابة عن التساؤلات باعتبارها كانت مجموعة أرقام جامدة فهي تعتبر صورة أولية عن نشاط المؤسسة¹

إذا كان من الضروري استخدام ما يسمى ب أدوات التحليل المالي و التي تقوم بتحليل تلك البيانات و الأرقام الجامدة و تحولها من الشكل الصوري إلى معلومات منظمة قابله للقراءة و التحليل و التوصل إلى نتائج قابلة للتطبيق و التعامل بشكل أكثر دقة فإن هذا الأخير يساعد على تحديد نقاط القوة و الضعف و يساهم بشكل كبير في وضع الخطط المستقبلية و محاولة إيجاد الحلول الدائمة أو المؤقتة لنقاط الضعف تلك

إذا أردنا إعطاء مفهوم آخر للتحليل المالي يمكن اعتباره ذلك النشاط الذي من خلاله يتم تحديد و تقييم البدائل الإستراتيجية من طرف الإدارة و التي تكون قادرة بذلك على تحديد الفرص لاغتنامها و تشخيص التهديدات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعامل معها في هذا الموضع نعتبر التحليل المالي همزة وصل بين المحيط الداخلي و المحيط الخارجي للمؤسسة كيفما كان نوعها

1.3 الوظيفة المالية هي احد أهم الوظائف التي يتم برمجتها لتسيير النشاط داخل أي مؤسسة كيفما كان نوعها و نعني بأي نشاط مجموعة الوظائف المختلفة من تسويق إنتاج توزيع شراء و غيرها الكثير²

ثامنا تعريف القوائم المالية هي الشكل الأكثر استعمالا و استخدامي لتوفير مجموعة من المعلومات تم قياسها بالنسبة لمعايير المحاسبة التي يتم إصدارها أو تم إصدارها من طرف الهيئات المشرفة على الأسواق المالية فهي مجموعة تقارير عددها خمسة، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات، قائمة حقوق المساهمين...³

المطلب الثاني المراحل والأهداف من التسيير المالي

إن التسيير المالي داخل المؤسسة يعتمد على مجموعة عناصر يتم صرفها بالترتيب و التي بدورها لا تكون عناصر بالضرورة بل مراحل تمر عليها المؤسسة و التي تمثل في التشخيص المالي الذي يعد أول مرحلة أو بداية العمل لوصول إلى صلب المشكلة ثم لدينا التحليل المالي الذي يأخذ حصة الأسد من الإجراءات التي تتولاها المؤسسة ثم آخر عملية تمر عليها ألا و هي الخط الفاصل فيما إذا كان تصرف المؤسسة صائب خلال كل تلك الفترة أم أن الدراسات و التحليلات التي قامت بها كانت في غير محلها أو تشوبها النقائص و

بن حمو عصمت محمد، السياسات المالية للمؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، العلوم الاقتصادية التجارية ص 6¹

27 دريد كامل ال شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة 03، الأردن، دار اليازوري، 2009، ص 2²

3 <https://www.daftra.com> 2023/05/30 أحمد مهدي، القوائم المالية و أنواعها، 3

الأخطاء لكن قبل ذلك نذكر المكونات أو المراحل التي يمر بها كل واحد منها و من ثم نذكر الأهمية أو الأهداف التي تجعلنا نمر على تلك الخطوات أو بالأصح ما هي أهداف كل منها

التسيير المالي هو الغلاف الذي يضم جميع العناصر الخاصة بالتمويل في المؤسسة إذ نجد انه ينقسم إلى

1. مرحلة التشخيص و هيمن أهم المراحل التي يتم فيها استعمال التحليل المالي بطبيعة الحال من اجل التعرف و دراسة نقاط القوة و نقاط الضعف التي تواجهها المؤسسة في الوضعية المالية

2. مرحلة اتخاذ القرار و هي التي تمثل مجموع القرارات المالية التي تمس التمويل خلال دورة الاستغلال و كيف تسيير الخزينة كما تضم التسيير المالي على المدى الطويل و الذي يشمل اختيار الاستثمارات و البحث عن مصادر التمويل و التسيير المالي لمخاطر

3. مرحلة المراقبة و هي المرحلة التي يتم فيها التأكد من مدى نجاعة القرارات السابقة و هل هي صحيحة تطابق أو تخدم الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة سابقا

أهداف التسيير المالي يهدف هذا الأخير باعتباره المرحلة الكاملة التي تمر عليها المؤسسة على خلق ما يسمى عنصر التوازن بطبيعة الحال بين السيولة التي تحصل عليها و بين المرودية التي تكون نتيجة لذلك و كما نعلم أن هاذين العنصرين المتعاكسان هما الحجران الرئيسيان لها و بالتالي فان الإدارة المالية للمؤسسة بصورة أوضح هي من تسعى لخلق ذلك التساوي أو التكامل بينهما و ذلك باستخدام مجموعة من الطرق التي تكون كفيلة بهذا التنسيق¹

1. كما يهدف إلى تحسين رفاهية رؤساء الشركة وزيادة رأس مال المؤسسة
2. الوصول إلى أدوات و وسائل دعم مالي للمؤسسة من اجل تحقيق أهدافها و زيادة الدوافع الإنتاجية و الاقتصادية بشكل أكثر فاعلية
3. تطبيق الإدارة المالية للأسس و التدابير الأساسية و التي تمثل في
4. إيجاد التوازن بين أهداف التنمية طويلة الأجل و قصيرة الأجل و التي تتوغل لتنتج قرارات مثالية سواء كما قلنا طويلة أو قصيرة الأجل
5. المشاريع الاستثمارية التي يتمثل موضوع دراستها في اتخاذ القرارات الخادمة بصورة أكثر كفاءة و محاولة التوصل إلى قرارات وسط تخدم جميع الأطراف

6. التحليل أو التخطيط المالي لنشاط الاقتصادي لمؤسسة و الذي يشمل دراسة عامة و أخرى دقيقة حول

مصادر التمويل التي تتبعها المؤسسة و الموارد التي لديها أو الأصول الخاصة بتا

توفير الموارد المالية للمؤسسة بما في ذلك حجم الموارد اللازمة و كيفية اعتمادها و درجة توافر المصادر و

كيفية توفيرها كما تشمل الموارد المالية الخاصة بالمخاطر

7. عمليات توزيع للموارد المالية من جهة الاستثمارات و كذا إدارة الأصول كما تشمل تحليل و تقييم

القرارات على المدى الطويل و المدى القصير

2. التشخيص المالي هو المرحلة التي تمر بها المؤسسة بدراسات و نموذج تحليلي يكون على أساسه اتخاذ القرار و

هذا الأخير بطبيعة الحال ينقسم إلى أنواع و هي

8. 1.2 التشخيص الرأسي يتمثل في الدراسة العلاقة الكلية بين بنود القائمة المالية في تاريخ محدد و هو

يتسم بالسكون و الثبات كما يساعد بشكل كبير في تقييم أداء المؤسسة فيما تسمى فترة الاستكشاف

لنقاط القوة و الضعف لكن لا يعد كاملا وحدة بل يتكامل مع الأنواع القادمة¹

2.2 التشخيص الأفقي يتمثل في دراية تغيرات البنود من القائمة المالية مع مرور الزمن أي بصورة أوضح

يدرس ما إذا تم احترام و استخدام البند بصورة صحيحة و متوازنة مع تقدم الزمن لذا فيمكن القول أن

هذا النوع من التشخيص يعد ديناميكي كما يتيح لنا تتبع حركة النسب المالية و يساهم في اتخاذ القرار بشكل

كبير لذا هو يقوم

اكتشاف سلوك النسبة عبر الزمن

تقييم انجازات و نشاط المؤسسة في ضوء التغيرات ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد معرفة الأسباب

3.3 تشخيص المركز النسبي تقوم فيه المؤسسة ب مقارنة النسب الخاصة مع النسبة الغالبة أو الموجودة في

الصناعة

التي تخص فيها هذه الأخيرة و التي تكشف الانحرافات الموجودة في الأداء كما تقوم بتقييم الربحية في الأصول

الخاصة بالمؤسسة و التمكين من اتخاذ الإجراءات لتحقيق التوازن بينها و بين المؤسسات المنافسة لها²

البز كلثوم, التشخيص المالي و دوره في تحديد الخيار الإستراتيجي للمؤسسة, مجلة معارف علمية محكمة, قسم علوم إقتصادية, العدد 20, 2016, ص 371

البز كلثوم, التشخيص المالي و دوره في تحديد الخيار الإستراتيجي للمؤسسة, مرجع سبق ذكره, ص 372²

و من هنا نذكر الأهداف وأهمية التشخيص المالي

أهداف التشخيص المالي

باعتبار هذا الأخير من الأسس الجد مهمة في التسيير المالي فان له أهمية و أهداف بالضرورة و التي تتمثل في السعي نحو تحقيق الوضعية المالية المستقرة لمؤسسة و مساعدة المسيرين في إيجاد الخيار الاستراتيجي الأمثل يسعى التشخيص المالي في المؤسسة إلى استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية بطبيعة الحال

من أهداف هذا الأخير تقييم النتائج أي كيفية تحقيق المؤسسة لانجازات و نتائج تخدم الربحية دون إهمال الأرصدة الوسطية لتسيير المالي

يقوم التشخيص المالي بمعالجة منظمة لبيانات المالية و ذلك من اجل الحصول على معلومات جديدة تستخدم في عمليات اتخاذ القرار و تقييم المؤسسة بين الماضي و بين ما أصبحت عليه الآن أما التحليل المالي فيقوم بفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات مختلفة من نشاطها من خلال دراسة تفصيلية لبيانات المالية من اجل فهم معانيها و تفسير الأسباب الرئيسة التي أدت إلى حدوثها و ذلك من خلال التحليل الكيفي و الكمي لذا فان لتحليل المالي عدة أهداف من بينها¹

- تقييم الوضع المالي و النقدي لمؤسسة
 - القيام بقراءات الاستثمارات و التمويلات و تقييم النتائج الخاصة بها
 - تحديد انحرافات الأداء المحقق عن طريق التخطيط و التشخيص
 - إعداد الموازنات و التنبؤ بالمستقبل بالاستعانة بنتائج التحليل
 - تحديد الفرص القائمة أمام الشركات المنافسة و التي تمنح الشركة إمكانيات الاستثمار
 - إمكانيات التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجهها أو قد تواجهها المؤسسة
- التحليل المالي هو المصدر الأساسي للشركة الذي يزودها بالمعلومات الكمية و النوعية لاتخاذ القرارات
- يقوم هذا الأخير على تقييم الملاءة المالية الخاصة بالشركة على الأمدين القصير و الطويل

فهمي مصطفى الشيخ , التحليل المالي , الطبعة 2, رام الله, 2008, ص 2¹

- تقييم صلاحيات السياسات التشغيلية التي تبعتها الشركة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة المختلفة من تسويقية و إنتاجية و غيرها

المبحث الثاني تطبيق السياسة المالية في إدارة المؤسسة

تختلف السياسات المالية على حسب اختلاف نشاط المؤسسة و نوعها و بالتالي يتم تطبيق أسس قواعد مالية تتناسب مع طبيعة علاقات المؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية

المطلب الأول الوظيفة المالية في الإدارة المالية

1. الوظيفة المالية في الشركة

تعددت الوظائف المالية في المؤسسة و بطبيعة الحال فان لها علاقة بالإدارة المالية و تسيير التمويل في هذه الأخيرة باعتبار أنها مجموعة من الوظائف و المهام كمال قلنا سابقا و التي أساسها تحقيق ما يلزم لقيام بالمشاريع الاستثمارية التابعة و تتمثل بصفة أساسية في تنظيم الوظيفة المالية

2. لإدارة المالية بالتطرق إليها نجدها تهتم ب

تحديد سياسة زيادة الأصول و إدارتها

الاهتمام بمصادر التمويل و كمياته

التخطيط المالي و إدارة الأصول

الرقابة على الأداء المالي

وضع سياسة توزيع الأرباح

و الدائرة المالية يقصد بها الجهة المسؤولة عن المالية في المؤسسة و تقوم ب

الاهتمام بالإيرادات و المدفوعات

الإشراف على الأوراق المالية

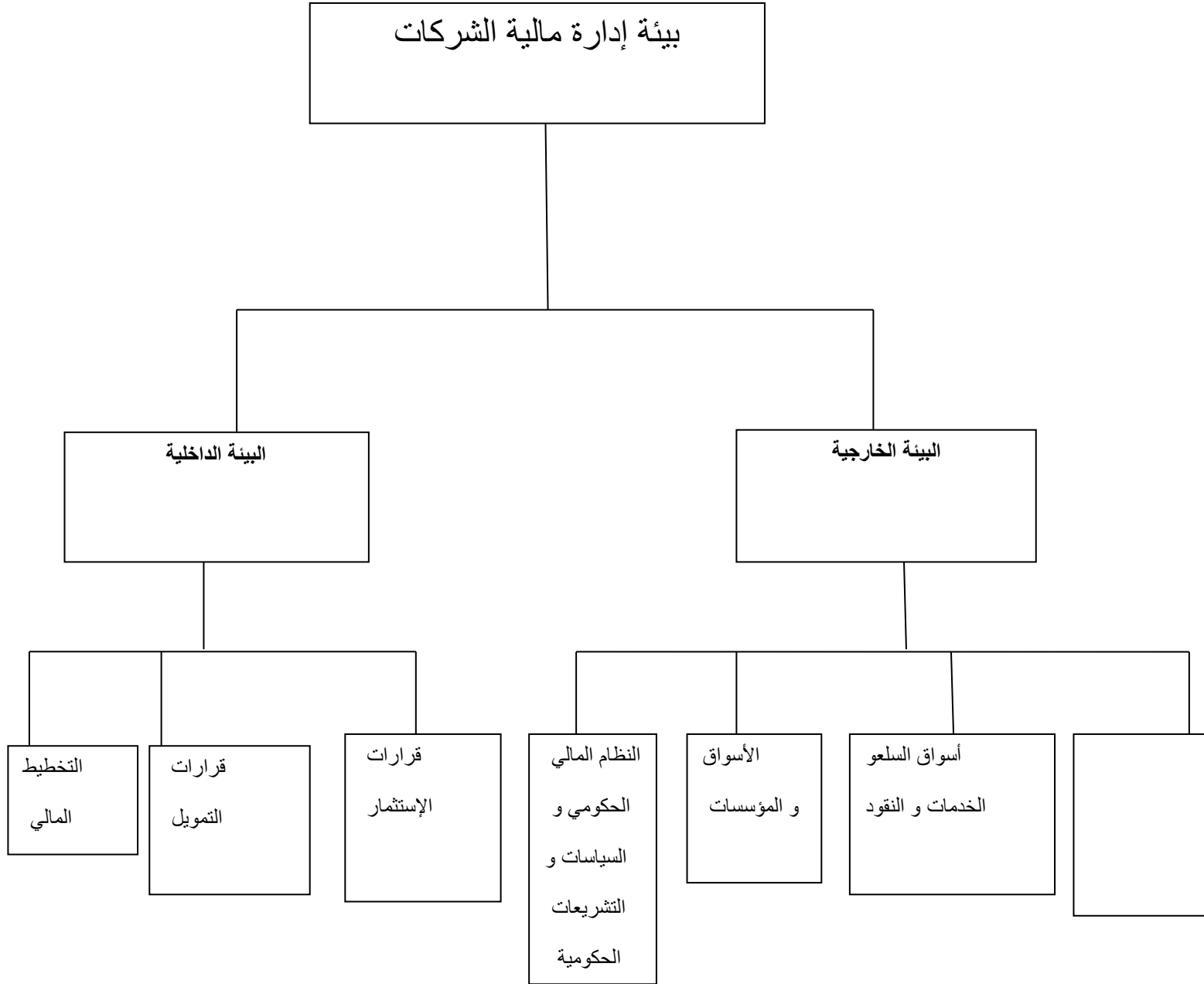
الاهتمام بالتمويل الخارجي و خدماته

مسك الدفاتر و إعداد التقارير¹

همي مصطفى الشيخ, التحليل المالي, الطبعة 2, رام الله, 2008, ص 14

3. البيئة و الإدارة التمويلية لشركات تؤثر البيئة الداخلية و الخارجية على الإدارة المالية المتبعة و بالتالي على السياسات المالية التي تخص الشركة و هذا ما نبينه في الشكل التالي¹

الشكل رقم (1-1) بيئة إدارة مالية الشركات



المصدر دريد كامل ال شيب ,مرجع سبق ذكره,ص16

المطلب الثاني عمليات التسيير المالي في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية

تحدد السياسات المالية للمؤسسة على حسب البيئة التي تتعامل معها فنجد فيها¹

1. البيئة الخارجية

إن مضمون المحيط الخارجي للمؤسسة يتكون من الأسواق المختلف فتجد لدينا سوق السلع والخدمات و سوق النقود و سوق عناصر الإنتاج و الأسواق المالية عامة و السوق الحكومي المتدخل و لا ننسى ذكر السوق التنافسي بصورة أولية و في ما يلي سيتم ذكر الأسواق المؤثرة على المؤسسة و التي تشكل البيئة الخارجية لها لدينا

2.1 أسواق السلع والخدمات والنقود

للأسواق التجارية تأثير كبير على الإدارة المالية بحيث يتم فيها تبادل للسلع والخدمات و يكون ذلك بطبيعة الحال اعتمادا على نموذج الأسعار و انتقال السلع و الذي يعود ذلك للانفتاح الاقتصادي و الاتفاقيات الدولية و طبيعة و درجة المنافسة فيها لذا فان الإدارة التمويلية يكون الاحتكاك الكبير فيها من خلال الأسعار المحلية و الدولية باعتبار انه من الواجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأقلم مع هذه التغيرات لذا تقوم تلك الأخيرة باستقراء الحالة من البداية و القيام بالتهيئات اللازمة لمواجهتها عن طريق البدائل الممكنة و التي أيضا تحافظ على استقرار الشركة و تزيد حصتها السوقية من جهة أخرى فان أسواق الإنتاج و التي تتمثل في أسواق المواد الخام و أسواق الآلات و المعدات لها دورها الفعال في التأثير على قرارات الاستثمارات و على الدورة التشغيلية الخاصة بالمؤسسة و التي تمس بدورها إنتاج المواد الأولية و طبيعة الأجور السائدة كما أنها تمس قطاع العرض و الطلب و الإنفاق الكلي الذي يمثل الاستهلاك العائلية الاستثمار الذي يمس أسعار الفائدة

بالحديث عن أسواق النقود فنعلم أن هذه الأخيرة هي وسيلة للتبادل السلعي و الخدماتي بين الأطراف المتعاملة بها على اختلافها و بطبيعة الحال فان البنوك المركزية هي الأخرى تلعب الدور الأساسي في السياسات النقدية من اجل الحرص على الاستقرار المالي من خلال عمليات مهمة كالرقابة على إصدارها و توزيعها و قبولها لدى

دريد كامل ال شبيب, إدارة مالية الشركات المتقدمة, مرجع سبق ذكره, ص17

الجمهور و طريقة التبادل بها و كل ذلك من اجل الحفاظ على القيمة الأصلية لوسيلة التبادل الثمينة هذه و تقاس بمقياس الأرقام القياسية خلال فترة محددة

3.1 الأسواق والمؤسسات المالية

الأسواق المالية و نظرا للأهمية الحتمية و الكبيرة لها باعتبارها توفر الأدوات الاستثمارية بمختلف إشكالها من حيث الأجل و العوائد و أدوات مصادر الأموال إذا أردنا تقسيمها فان مصادر التمويل قصيرة الأجل أي التي لا تتعدى سنة من ايجابياتها توفير فرص لتحقيق الاستثمارات قصيرة الأجل بطبيعة الحال و التي تحرص على الحصول على السيولة بدون خسائر و في الوقت المناسب إضافة إلى أنها تأتي لتسهيل تطبيق المبدأ الأساسي لإدارة المالية و الذي يتمثل في استثمار الأموال المتاحة من اجل الاستثمار الأمثل تهتم الإدارة المالية بسوق رأس المال كونه يعطي القيمة الحقيقية للشركة من خلال تقييم السهم و القيام بعمليات التداول التي تشكل السعر العادل و باعتبار أن الأسواق المالية هي مجموعة كبيرة من المستثمرين و التي تتنوع فيها أهدافهم و مصالحهم فان ذلك يعد أساس عمليات التقييم الأسواق المالية كما هو معروف فإنها مصدر التمويل الأساسي للشركات بحيث يتمثل تمويلها في مصادر الأموال من الأسهم العادية و الأسهم الممتازة و السندات و التي تخدم بصورة أولى رأس المال الخاص بالمؤسسات و الأدوات المالية التي نتكلم عنها تلك التي تعتبر طويلة الأجل أي ما تزيد مدتها عن السنة و اعتبارا لمدتها الطويلة فإنها أساسية للمشاريع أو الاستثمارات فإذا أردنا التكلم عن الأسهم العادية و الأسهم الممتازة فهي عبارة عن حقوق ملكية تساهم في التمويل دون التزامات على المشروع ذاته من طرف حملتها أما فيما يخص التمويل بالسندات فانه من أدوات الدين و تمثل التزامات محددة و لها خصائص مميزة لها في السوق المالي

4.1 النظام المالي و السياسات و التشريعات الحكومية

إن السياسات الحكومية هي نتاج للسياسات النقدية و المالية للحكومة و بالتالي فان تلك الأخيرة و التي تمثل في الموازنة العامة و التي تشكل نسبة قريبة للنصف من الدخل القومي كما أن النفقات الحكومية تؤثر على الاستهلاك و المدخول أي بصورة أخرى يؤثر على حجم الطلب و نوعيته و ذلك عند تدخل الحكومة الالكترونية مكان الحكومة العادية كما أن هنالك مؤثر آخر إلا و هو النظام الضريبي الذي يمس بطبيعة الحال الفائدة بأنواعها و كذا الأرباح هنالك عنصر مؤثر آخر و هو الإيرادات باعتبار أن إيرادات الحكومة تنقسم إلى

- إيرادات سيادية تتحصل عليها الحكومة بسيادة القانون من مثال ذلك الضرائب و الرسوم و أي تخفيض فيما يزيد في نسبة الدخول الحقيقية للمواطنين إذن فهي تؤثر على حجم الطلب الكلي و الطلب الخاص و بالتالي يؤثر على السياسة التمويلية الخاصة بالشركات

- إيرادات أجنبي أدوات الربح الحكومي أو من المشاريع الحكومية الاستثمارية بطبيعة الحال و هي مرتبطة بالاتجاهات المالية نحو الخصخصة و تطبيق نظام رأسمالي في الدول¹
- 2. البيئة الداخلية كما هو معروف فان البيئة الداخلية لأي مؤسسة هي مجموع الأقسام و الوحدات و التي يعد من أهمها وحدات الإنتاج و التسويق و البحث و التطوير و قسم التمويل و التوزيع و غيرها و لكن في الآونة الأخيرة اعتبر قسم التمويل من الوظائف الأساسية في شركات الأعمال حيث أصبح مدير قسم التمويل النائب لرئيس مجلس الإدارة لتوسيع دوره من مرتبة مستشار للشركة إلى المساهم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لذا فهو يتمتع بما يلي

1,2 التخطيط

وبصفة عامة هو من وظائف و مقومات المؤسسة و لكن إذا أردنا دراسة التخطيط المالي و الذي يخص الموارد المالية بطبيعة الحال و يمكن إن نذكر المعايير المتعلقة بالتخطيط المالي وهي التي يتمثل في

1,1,2 معيار المدة ينقسم إلى نوعين

■ تخطيط طويل الأجل

يقوم بإعداد خطط طويلة المدة تزيد عن السنة و لكن توجد فيها عيوب من بينها نقص الدقة و عدم وضوحها مقارنة مع النوع الثاني

- تخطيط قصير الأجل لا يحتاج مدة زمنية طويلة بطبيعة الحال و يتسم بالدقة و الوضوح نظرا لسهولة التنبؤ خلال فترات متقاربة تشهدا الشركة²

2.1.2 معيار استعمال الخطة

- الخطط المؤقتة أو وحيدة الاستعمال بطبيعة الحال هي الحصة القابلة للاستعمال مرة واحدة فقط و تكون غالبا خططا للطوارئ
- الخطط الغير مؤقتة أو متكررة الاستعمال و هي الخطط التي يتم وضعها لمعالجة نفس الموضوع في مرات عديدة و متكررة و يجب أن تكون سلسلة و سهلة الاستعمال

3.1.2 معيار درجة الشمولية وهو الذي يقسم إلى

عامر عبد الله، التحليل و التخطيط المالي المتقدم، مرجع سبق ذكره، ص 147

بوزرية رشيد، التخطيط المالي و دورها في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر لسنة 2018، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف، ص 23

- خطط شاملة و التي تضم جميع الأعمال في خطوط عريضة
- خطط جزئية و هي التي تشمل نشاط واحد فقط من أنشطة المشروع¹

2,2 التحليل المالي يعتبر التحليل المالي من المقومات الأساسية التي تعمل عليها الإدارة المالية و بالتالي فان كل العناصر من تمويل و اتخاذ القرار وضع القوائم المالية و الموازنات و غيرها يتم به و منه نجد هذا الأخير ينقسم إلى نوعين هما

1,2,2 التحليل المالي العمودي و الذي يقوم على عرض البيانات المالية لسنة مالية واحدة و يعتمد على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين القوائم المالية في تاريخ معين لذا يتصف هذا التحليل بالسكون

2,2,2 التحليل المالي الأفقي و الذي يكون أساسه عرض المعلومات المالية لعدة سنوات بطريقة أفقية أي دراسة كل بند على حده و منه يتم ملاحظته الزيادة و النقص م هو يتصف بالحركة و الديناميكية و يكون بموجب التغيرات التي تحدث مع مرور الزمن²

3,2,2 التحليل المالي مرجع و هو مزيج من

- التحليل المالي الساكن أو التحليل المالي و الذي نجد له العديد من الاستخدامات من بينها .

لتحليل المالي الائتماني يقوم المقرض بانجاز هذا النوع من التحليل بهدف التعرف على المخاطر التي يمكن أن يواجهها في علاقته بالمقترض يقوم بتقييمها و و اتخاذ القرار استنادا إلى النتائج التي تحصل عليها من خلال البيانات التي تم تقديمه

- التحليل المالي الاستثماري تعد من أفضل التحليلات المالية بموجب أنها تخدم تقييم الاستثمارات التي تخص أسهم الشركة أو الشركات و بالتالي فان لهذا النوع من التحليل المالي أهمية بالغة لدى المستثمرين من الأفراد و المؤسسات بطبيعة الحال و الذي يشمل كفاءة التثبيلات الخاصة بهم و العوائد التي يحصلون عليها

- تحليل الاندماج و الشراء يهدف إلى إنشاء وحدة اقتصادية متكاملة بدمج وحدتين اقتصاديتين أو أكثر حسب الحاجة و الحجم و الذي يضمن زوال الشخصية القانونية لهما أو لواحدة منهما و في حالة ما إذا أرادت المؤسسة ضم وحدة أخرى فان هذا النوع من التحليل يضمن التقييم الحالية الحالية لمؤسسة المراد شراءها كما يقيم أداءها المستقبلي و كل ذلك يخدم تقييم العرض المقدم و إن كان مناسباً أو لا

في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية ,مرجع سبق ذكره ص 24بوزربة رشيد,التخطيط المالي و دوره¹

الإصدار 5, العدد50,محافظة البلقاء,2022/9/2, صASJP1432سميرة خالد علي الدباس, التحليل المالي و أنواعه و أهميته للمؤسسات²,

- تحليل تقييم الأداء إن أدوات التحليل المالي قيمة كبيرة لدورها المهم في تقييم الربحية الخاصة بالمؤسسة وكذا ومجوداتها و توازنها المالي و سيولتها و اتجاهاتها في النمو بصفة شاملة فان هذا النوع من التحليل يقيم الأداء للمؤسسة و المستثمرين و المقترضين
- تحليل التخطيط باعتبار أن عمليات التخطيط و التنبؤ هي من أساسيات الإدارة المالية في المؤسسة لما يشهده الوسط الداخلي و الخارجي من تغيرات بالتالي فان تحليل التخطيط يضع تصورات لهذه إلا خيرة و كيفية تأقلمها و تعاملها مع تلك المتغيرات من خلال دراسات لأداء السابق لها مع تغيرات مشابهة أو تخطيط للأداء الممكن المستقبلي
- تحليل الرقابة المالية يشمل هذا النوع من الرقابة تقييم و مراجعة الأعمال للإشراف على انجازها و سيرها بالوجه الصحيح و انه تم تطبيق المعايير و الأسس اللازمة لتجنب الأخطاء و المخاطر و الهفوات التي يمكن أن تمس المؤسسة بأي شكل من الأشكال¹
- التحليل المالي الوظيفي يقصد به تحليل يقوم على الأساس الوظيفي في الشركة أو المؤسسة أي وحدات اقتصادية تعمل على تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة و هنالك ثلاث وظائف مميزة فيه هي
 - 1) وظيفة الاستغلال تقوم على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و تعد الحجر الأساسي في التحليل الوظيفي إذ أنها تمثل أو تشمل النشاط الرئيسي الذي وجدت من اجله المؤسسة و هي تشمل المراحل التالية التموين التخزين التصنيع البيع التوزيع و غيرها
 - 2) وظيفة الاستثمار أهميتها تكمن في تزويد المؤسسة بمختلف التجهيزات لإنتاج وكذا التثبيات المختلفة و ذلك بعد القيام بدراسة الجدوى الاستثمارات و القيام بالمفاضلة بين المشاريع و أخير اختيار البديل الأفضل من بينها وفق معايير و أسس
 3. وظيفة التمويل تهتم بتغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق بوظيفة الاستغلال أو وظيفة الاستثمار

❖ مصادر داخلية و التي نعني بتا التمويل الذاتي و التي هو نتيجة الأرباح المحققة سابقا بالإضافة إلى الاهتلاكات و المؤونات ,

❖ مصادر خارجية و هي التي نقصد بها عمليات الاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية و لدينا من عمليات الرفع في رأس المال بطبيعة الحال

مصادر البيانات في التحليل المالي

بالإضافة إلى القوائم المالية التي يتم الاستعانة بها في التحليل المالي) تبقى الحاجة إلى مجموع البيانات و تكون من مصادر داخلية و خارجية

- المصادر الداخلية للبيانات الافصاحات بالقوائم المالية و التي من بينها قائمة المركز المالي قائمة الدخل قائمة التدفقات النقدية قائمة التغيرات في حقوق الملكية
 - المصادر الخارجية و التي تتمثل في
- (1) بيانات عن حالة المنشأة و سمعتها في الأسواق المالية
 - (2) البيانات الصادرة عن الأسواق المال و السماسرة
 - (3) الصحف و المجلات و النشرات الاقتصادية و التي يكون مصدرها الهيئات و المؤسسات الحكومية
 - (4) القوائم المالية

تعبّر من بين البيانات و المعلومات الأكثر أهمية و لسببين هما

أولاً معرفة نتائج عمليات التشغيل من ربح و خسارة

ثانياً الوقوف على شكل التدفق للأموال

و من بين أكثر القوائم المالية تداولاً في نطاق الشركات و الأسواق المالية ما يلي

- قائمة المركز المالي
- قائمة الدخل
- قائمة مصادر الأموال و الاستخدامات
- قائمة التدفق النقدي
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية¹
- قائمة مصادر الأموال و التي تسمى أيضاً ب قائمة تدفق الأموال و التي تمكن فرصة لتحليل التغيرات و ذلك خلال مدة معينة تمكن هذه القائمة من توفير المعلومات حول استخدامات رأس المال العامل و أنشطة التمويل و الاستثمارات الرئيسية

و تتمثل مصادر الأموال في

❖ الزيادة في الخصوم النقص في الأصول صافي الربح من العمليات

عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية 7، عمان الأردن، اليازوري للنشر و التوزيع، 2008، ص 24

أما استخدامات الأموال فهي

❖ الزيادة في الأصول

❖ النقص في الخصوم

❖ صافي خسائر العمليات

1. الأنشطة التشغيلية مجموعة من الأنشطة الرئيسية التي يجلب الإيرادات و كذا الأنشطة الأخرى و التي تبين مدى قدرة الشركات على توليد التدفقات النقدية كافية لتسديد الديون من القروض و يمكن اعتماد احد الأسلوبين الآتين

1.1 لأسلوب المباشر يعتمد على تحويل قائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى أساس النقد و يتكون هذا الأخير من

- النقد المقبوض من العملاء و الذي يتكون من
 - صافي المبيعات و النقص أو الزيادة في المدينين و أوراق القبض
 - النقد المدفوع للموردين يتكون من
 - تكلفة البضاعة المباعة و الزيادة أو النقصان في مخزون البضاعة و النقص أو الزيادة في المصروفات المستحقة غير المدفوعة
 - النقد المدفوع على المصاريف
 - مجموعة المصروفات مطروح منها الاستهلاكيات و الإطفاءات
 - الزيادة أو النقصان في المصروفات المدفوعة
 - الزيادة أو النقصان ف المصروفات المستحقة غير المدفوعة
- 1.2 أسلوب الغير مباشر يكون أساسه تعديل صافي الربح و الخسارة بقيمة العمليات و البنود المؤجلة أو المدفوعات السابقة و المستقبلية هدفه التغيرات في بنود رأس المال و هي كالتالي
- صافي الربح
 - تضاف أو تطرح البنود الغير نقدية
 - إضافة الاستهلاكيات و الإطفاءات¹
 - تضاف التخصصات
 - الخسائر أو الأرباح غير التشغيلية مثل الإيرادات و المصروفات و غيرها

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 17 18

2. الأنشطة الاستثمارية هي الأنشطة المتعلقة بالموجودات طويلة الأجل إضافة إلى الاستثمارات الأخرى و تعتبر التدفقات الخاصة بها مهمة كونها مصدر التدفقات النقدية المستقبلية و هي أساس توليد الإرباح و يمكن إن نذكر منها ما يلي

- المقبوضان النقدية الخاصة ببيع و شراء الممتلكات و الآلات و المعدات و الموجودات الثابتة الملموسة و غير الملموسة و الموجودات طويلة الأجل
- المدفوعات و المقبوضان النقدية الخاصة ببيع و شراء أدوات حقوق الملكية و القروض أو الدخول في الاستثمارات الجديدة
- المقبوضان و المدفوعات من الفوائد و الشركات التابعة و الشقيقة و الإرباح من الأسهم
- المقبوضان و المدفوعات للقروض و السلف المقدمة لإطراف أخرى
- مدفوعات العقود المستقبلية و العقود الآجلة و المبادلات و غيرها

3. أنشطة التمويلية هي الأنشطة التي تم منها استخلاص النتائج عن ثغرات ف حجم و مكونات حقوق الملكية و القروض بطبيعة الحال يعتبر الإفصاح الخاص بهذا النوع من الأنشطة في قسم منفصل و من أمثلة ذلك

- المقبوضان أو المدفوعات الخاصة بالأسهم و غيرها من أدوات حقوق الملكية
- النقود المدفوعة بواسطة المستأجر من اجل تحقيق الالتزامات عن الموجودات ناتجة هي الأخرى عن الإيجار التمويلي

تختلف أدوات التحليل المالي وفق عدة عناصر محددة من نوع المؤسسة و من بين هذه الأدوات النسب المالية المختلفة منها

❖ نسبة التداول	الأصول المتداولة / المطلوبات المتداولة
❖ نسبة السيولة السائلة	الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة
❖ نسبة النقدية	النقد و ما في حكمه / المطلوبات المتداولة
	الأصول السائلة / المصروفات التشغيلية

❖ نسبة التغطية النقدية¹

$$\frac{\text{المبيعات - الأرباح فيل الإستهلاكات و الفوائد و الضرائب}}{360}$$

❖ المصروفات التشغيلية

$$\frac{\text{صافي الربح } 100 \times}{\text{صافي المبيعات}}$$

❖ نسبة الربحية²

$$\frac{\text{مجموع الديون } 100 \times}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة}}$$

❖ نسب الرفع المالي

$$\frac{\text{مجموع الديون } 100 \times}{\text{مجموع الأصول}}$$

❖ نسبة المديونية

$$\frac{\text{حقوق المساهمين بالأسهم العادية } 100 \times}{\text{مجموع الأصول}}$$

❖ نسبة الملكية

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$$

❖ نسبة النشاط

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 17

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 18

❖ نسب السوق

$$\frac{\text{القيمة السوقية إلى العائد}}{\text{حصة السهم من صافي الربح}}$$

1. اتخاذ القرارات الإستراتيجية

و الذي يشمل قرار مستوى و حجم الاستثمار من طرف مدير التمويل و هو الذي يحدد الأصول الثابتة و الأصول المتداولة و التوزيع النسبي لرأس المال بين مختلف عناصر الأصول و التي تمثل في النقدية المخزون المصاريف المدفوعة مقدما و الذمم المدينة و بالنظر إلى الكم الهائل من المعلومات و البيانات يجب الاستعانة بكتب الإدارة المالية أو بتحليل الجدوى للبيع بالأجل¹

وفيما يلي جدول يخصصتقسيماتنسبالمساهمةوالكلفاتالمختلفةالخاصةبنشاطالمؤسسة باختلافمصادرالتمويلالمعتمدهغالباويشملذلكنسبهاالمنويةوالقيمالماليةالخاصةبكلواحدةمنهاكالآتي

الجدول رقم (1, 1) مصادر التمويل و المزج بينها في تخفيض الكلفة المرجحة

مصدر التمويل	نسبة المساهمة	قيمة المساهمة في رأس المال	الكلفة	الكلفة المرجحة للأموال
الإرباح المحتجزة	10	1000	10	0.01
السندات	20	2000	6	0.012
الأسهم الممتازة	30	3000	8	0.024
الأسهم العادية	40	4000	12	0.048
المجموع	100	10000		0.094

المصدر دريد ال شايب, إدارة مالية الشركات المتقدمة, مرجع سبق ذكره, ص 15

دريد ال شايب, إدارة مالية الشركات المتقدمة, مرجع سبق ذكره, ص 147

الخلاصة

يمثل التسيير الاقتصادي حجر الأساس في المؤسسات الجزائرية أو بالأحرى التعاملات الداخلية و الخارجية الخاصة بها بطبيعة الحال و تمثل هذا الأخير في مجموعة المراحل و الأساسيات التي تطرقنا إليها و التي لا يمكن الاستغناء عنها و من خلال العناصر التي تضمناها هذا الفصل توصلنا إلى أن عناصر التسيير المالي خلقت ذلك الارتباط الوثيقة بعملية اتخاذ القرار على شكل وظيفة مالية بينت الأهمية و الأهداف و المراحل المتعلقة بسيرورة عمل المؤسسة غالبا لذلك حاولنا توضيح دور مكونات التسيير المالي في تحليل الوضعية الاقتصادية للمؤسسة و التعرف على كيفية وضع الموازنة التقديرية الخاصة بها

II. الفصل الثاني

التطبيق المالي للتسيير

في المؤسسات الجزائرية الاقتصادية

تمهيد

يعتمد نشاط المؤسسة عامة كيفما كانت طبيعته على التسيير المالي بطبيعة الحال و في التسيير المالي يتم اعتماد التمويل و دراسته و يشمل ذلك أنواع التمويل المختلفة و كيفية تسيير الموارد المعتمدة له و من خلال الدراسة المطبقة على المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجزائر يتم دراسة أو بمعنى صحيح التطرق إلى الجانب القانوني أي كيفية تأثير الجباية على الموارد المالية و التسيير التمويلي في هذه الأخيرة, بدراسة التسيير المالي و العناصر المتعلقة به و بالتدقيق أو التعمق في الجوانب المختلفة والمرتبطة بالجانب المالي الخاص بالمؤسسة و باعتبار مجال الدراسة متخصص في الجزائر لتمثل دراسة الحالة من المؤسسات الجزائرية أبدت الجزائر اهتماما واسعا بالمشاريع الاستثمارية التي تم تبنيها

المبحث الأول تطبيق التسيير المالي في المؤسسات الجزائرية

المبحث الثاني الطابع الجبائي لمالية المؤسسة

المبحث الأول تطبيق التسيير المالي في المؤسسات الجزائرية

تعمل المؤسسات بصفة عامة على شغل حيز تطبيق التسيير المالي بصورة سليمة و منظمة تسمح لها بفتح أبواب التطوير و تحقيق الأهداف المسطرة و ذلك ما ينطبق على المؤسسات الجزائرية و لكن تختلف طريقة التسيير من واحدة لأخرى

المطلب الأول التمويل الداخلي في المؤسسات الجزائرية

التمويل هو السبيل الذي تعتمد عليه مؤسسة في تسيير نشاطها و توفير جميع الاحتياجات التي تلزم لاستمرار ذلك النشاط بمعنى آخر فإن التمويل هو توفير الموارد المالية কিيفما كان نوعها مع ما يتناسب و احتياجات المؤسسة و نقصد بهذا الاستثمارات التي تعتمدها أو تكوين رؤوس أموال جديدة تستخدم في الإنتاج للسلع و الخدمات

1. أهمية التمويل

- وسيلة سريعة و فعالة لخروج المؤسسة من حالة العجز المالي
- وسيلة لتحرير الموارد المالية المجمدة داخل أو خارج المؤسسة
- يساهم التمويل في إنجاز مشاريع جديدة أو إكمال المشاريع المتوقفة
- وسيلة لاستبدال المعدات و الآلات الغير صالحة في المؤسسة و ذلك ما يساعد في تحقيق أهدافها
- وسيلة للحفاظ على سيولة المؤسسة و الحماية من الإفلاس و التصفية فيها¹

2. أنواع التمويل

هناك أنواعا عملا للتمويل تلك الأنواع بدورها تنقسم إلى الأصناف على سبيل المثال

لدينا

- أنواع التمويل من حيث المدة و بدوره ينقسم إلى

تمويل قصير الأجل و هو مجموع الأموال التي لا يزيد استعمالها عن سنة واحدة و كمثال على ذلك لدينا الأموال المخصصة للأجور و شراء المدخلات و غيرها

ركيبي فوزية, الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية , مذكرة ماجستير, المركز الجامعي العقيد أكلي محند¹
أولحاج, البويرة, 2011, ص36

- تمويل متوسط الأجل و هو مجموع الأموال المستخدمة في تمويل الحاجات الدائمة كتغطية تمويل الأصول الثابتة و تمويل المشروعات تحت التنفيذ التي تكون مدتها ما بين السنتين إلى خمسة سنوات
 - تمويل طويل الأجل و هو نتاج الطلب على الأموال اللازمة لامتلاك التجهيزات الإنتاجية ذات المرودية على المدى الطويل و كذا يشمل المشاريع التي تفوق خمسة سنوات¹
- (1) التمويل من حيث المصدر و تتشكل أصنافه فيما يلي
- ❖ التمويل الذاتي و يسمى أيضا بالتمويل الداخلي و هو مجموعة الوسائل التمويلية نتيجة لنشاطها الإنتاجي و تكون تحت إمرة المؤسسة بشكل دائم أو لمدة طويلة لذا فالتمويل الذاتي يعتمد على التراكم في المدخرات المتأنية من الأرباح المحققة للوفاء بالالتزامات المطلوبة و ترتبط إمكانية التمويل الذاتي بقدرة المشروع على تخفيض تكاليف الإنتاج و رفع أسعار المنتجات
 - ❖ التمويل الخارجي يتمثل في لجوء المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية كيفما كان نوعها محليا أو أجنبيا من أجل المشروع بطبيعة الحال قصد مواجهة الاحتياجات التمويلية و ذلك عند عجز مصادر التمويل الذاتية عن تلبية الحاجة و في هذا السياق يمكن التمييز بين التمويل الخاص الذي يكون من مدخرات القطاع الخاص في شكل أسهم و مستندات و بين النوع الثاني ألا و هو التمويل العام الذي يكون مصدره الدولة و المؤسسات المالية القانونية و يكون غالبا في شكل قروض بنكية و سندات الخزينة²
- (2) التمويل حسب الغرض منه و يتمثل تقسيمه فيما يلي
- ❖ تمويل الاستغلال هو مجموع الأموال التي تحدد من أجل مواجهة الاحتياطات و المعاملات قصيرة الأجل و الخاصة بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة
 - ❖ تمويل الاستثمار يشكل الأموال الخاصة بمواجهة النفقات التي توجد الطاقات الإنتاجية الجديدة و توسيع الطاقات الحالية من أجل الحصول على الآلات و التجهيزات و العمليات التي تزيد التكوين الرأسمالي للمشروع و ينقسم هذا الأخير بدوره إلى ثلاثة نشاطات هي
 - اقتناء أو خلق سلعة معمرة لزيادة الطاقة الإنتاجية
 - إنتاج مجموعات إنتاجية كاملة
 - يقوم على تجديد التجهيزات الخاصة بعمليات الاستبدال للسلع المعمرة فيما بينها للحفاظ على طاقات الإنتاج مجموع نفقات الصيانة و الإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة.
3. أسس التمويل

بو عظم فايزة معيزة مسعود أمير ,قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات , أطروحة دكتوراه,جامعة فرحات عباس سطيف,2022, ص8

27بن حمو عصمت محمد ,السياسات المالية للمؤسسة, مرجع سبق ذكره, ص 2

تعتمد المؤسسة في عمليات التمويل على طريقتين هما

1. التمويل المباشر يتمثل غالبا في العلاقة بين المستثمر و المقرض دون أن يكون هنالك دور للوسيط المالي المصرفي أو غير المصرفي وله عدة أشكال
 - بالنسبة للمشروعات تكون للمؤسسة إمكانية الحصول على القروض و التسهيلات الائتمانية من المشروعات الخاصة بها أو من العملاء بحيث يعتمد نشاط الاستثمار المشروع على مجموع الأموال التي مصدرها الاقتراض في شكل سندات تحقق عائد ثابت بقيمة القرض و التي تحقق دخل ثابت مع وقاية من المخاطر الناشئة عن الاستثمار الجديد
 - بالنسبة للأفراد تمويل الاحتياجات اللازمة سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية من خلال المؤسسات الوسيطة مصرفية كانت أو غير مصرفية و يكون من خلال القروض المباشرة بين الأفراد أي فرد و فرد أو بين الأفراد و المشروعات من خلال أوراق تجارية
 - بالنسبة للحكومات تلجأ الحكومة إلى تمويل مباشر يكون من خلال الاقتراض من الأفراد و المشروعات التي ليس لها طبيعة مالية و تصدر سندات متعددة الأشكال تستعمل خلال مدة مختلفة و بأسعار فائدة متباينة
2. التمويل الغير المباشر هو آخر شكل للتمويل عن طريق الأسواق من خلال المؤسسات المالية الوسيطة يقوم أساس عمل هذه المؤسسات على تجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض يلي ذلك توزيع الادخار على الوحدات التي تحتاجها يتم التوافق بين متطلبات الادخار و مصادر التمويل باعتبار أكثر المصادر الادخارية توظف للمخاطر أو نتيجة عدم ثقتها في الاستثمارات المقدمة¹

خطوات التمويل

(أ) التعرف على احتياجات المالية للمؤسسة

يعتمد على معرفة المؤسسة للاحتياجات المالية خلال الفترة الراهنة و الفترة المستقبلية يلها ترتيب الاحتياجات اعتمادا على الأولوية و الأهمية يكون هذا من طرف المخطط المالي الذي يضع الخطة المالية المرنة و القابلة للتفسير و يعتمد على تحديد متطلبات المشروع من أصول ثابتة كالأراضي و المباني

(ب) تحديد حجم الأموال المطلوبة

المرحلة الموالية تتمثل في تحديد الاحتياجات المالية و يشمل تحديد كمية الأموال المطلوبة و تتسم هذه الخطوة

حركاتي نبيل، ملياني عبد الحكيم، تحليل قرارات التمويل و أثرها على ربحية و قيمة المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات 1 عباس سطيف، 2018، ص 4، ص 5،

بالصعوبة كونها تتطلب الأموال بشكل دقيق لذا يتم تحديد الحد الأعلى و الحد الأدنى الالتزام بهاذين الحدين اعتمادا على حساب تكلفة الأصول الرأسمالية و تحديد رأسمالها العامل و النفقات الأخرى الفردية

(ت) تحديد شكل التمويل المرغوب

تعتمد المؤسسة طريقة القروض التي تصدر بها الأسهم و السندات بالاعتماد على الأنشطة الموسمية ذات دفعات موسمية و يتم ذلك بشكل معقول من الإصدار كونها تترتب على التزامات محددة لحين التوصل إلى ما يسمى التناسب بين مدة التمويل و أسلوب التمويل

(1) وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية من خلال تحديد الاحتياجات و مقدارها و شكل التمويل يتم إعداد ما يسمى بالخطة أو الجدول الزمني يتم فيه تحديد المدة الأزمة التي يلبي طلبات التمويل المقدمة من طرف

المؤسسة¹

(2) وضع و تطوير الخطة التمويلية

تتمثل في مجموع النشاطات التي تحقق لها الأموال و العائدات المتوقعة مع مجموع الضمانات التي تسهل الحصول على الأموال و تجنب المشاكل المرتبطة بالسداد و يتبين من ذلك التدفقات الداخلة و الخارجة و بذلك تعتبر معلومات للمقترضين ليمنحوا أموالهم من خلال معرفتهم بمواعيد الاسترداد

(3) تنفيذ الخطة التمويلية و الرقابة عليها و تقييمها

الخطة الجيدة يجعلها سهلة و قابلة للتحقيق و يشمل ذلك المتابعة أو الرقابة المستمرة عليها من البداية و خلال و حتى النهاية فيسهل ذلك عمليات التصحيح و المعالجة في التنفيذ و التنسيق و الانحرافات و لا يكاد يخلو ذلك من المرونة و التجديد كلما تأكلت و أصبحت قديمة بتعديلها لما يتناسب و المتطلبات الحديثة

وسائل التمويل في المؤسسة من بينها

❖ التمويل الذاتي في مفهومه المبسط هو الثروة التي تمتلكها المؤسسة و يتمثل أيضا في إعادة الاستثمار للفائض المالي في أعمال المؤسسة مما يحدد القدرات المالية لتمويل الاستثمارات و طريقة حسابه تكون بشكليين

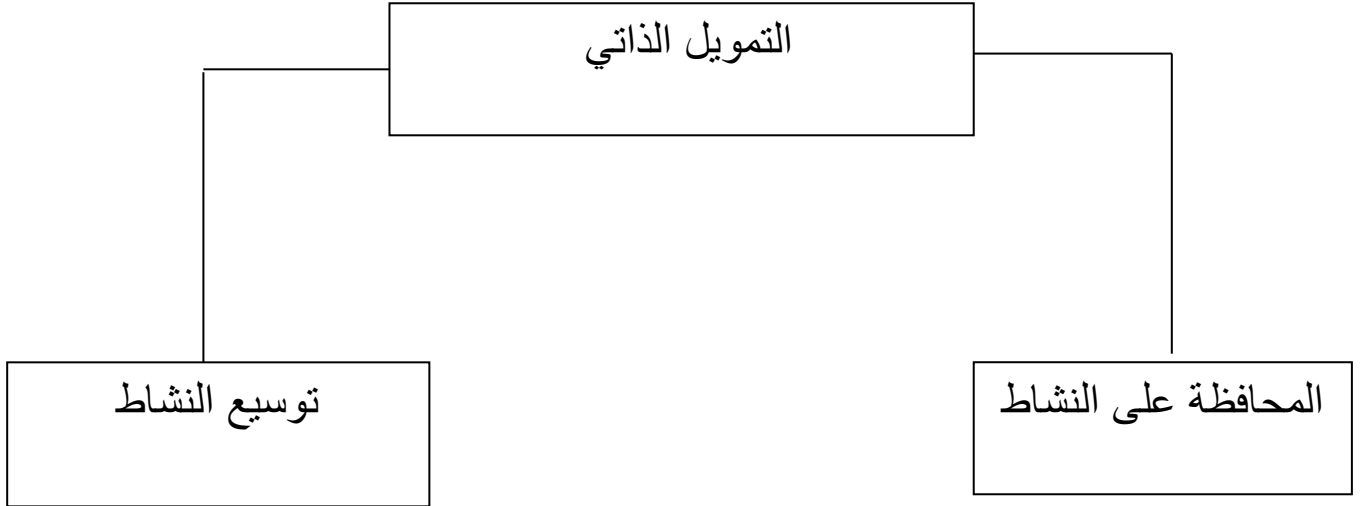
- إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات الأعباء و الخسائر
- صافي التمويل الذاتي = النتيجة الغير الموزعة + الاهتلاكات + مؤونات الأعباء و الخسائر

زغود تير, محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية, مذكرة ماجستير, ورقلة, جامعة قاصدي مرباح, 2009/06/02, ص 1

❖ التمويل الخاص بالتوسع

تلجأ المؤسسة غالبا إلى ضرورة استخدام الفائض من اجل شراء الاستثمارات الجديدة أو زيادة المخزون أو زيادة رأس المال و ذلك عند الانخفاض في عناصر الأصول و لذا سمي هذا النوع من التمويل بالتمويل الذاتي الخاص بالتوسع و يكون نتيجة الأرباح بعد اقتطاع الضريبة و التوزيع و فيما يلي الشكل لذلك

الشكل رقم (II 2) التمويل الخاص بالتوسع



المصدر زغود تبر, محددات سياسة التمويل للمؤسسة لاقتصادية الجزائرية, مرجع سبق ذكره, ص 19

غالبا تكون مكونات التمويل الذاتي تتمثل في مجموعة عناصر هي

➤ الأرباح المحتجزة تهدف المؤسسة بطبيعة الحال إلى تحقيق أهدافها و من أهم هذه الأهداف تحقيق الربح من جهة أخرى فتلك الأرباح تقسم كجزء للمساهمين و جزء منها يتم الاحتفاظ به و هو ما يسمى بالأرباح المحتجزة و تعتبر جزءا من حقوق الملكية أما إذا تطرقنا على التوزيعات فإنها تحتكم إلى ما يلي

القواعد القانونية

- توقف توزيع الأرباح في حالة العجز المالي
- تحديد الحد الأدنى و الحد الأعلى للأرباح الموزعة

○ التوزيعات تقام فقط على الأرباح الفعلية دون لمس رأس المال¹

و يختلف هذا الأخير حسب ما يأتي

(1) عمر المؤسسة

يختلف حجز الأرباح من مؤسسة لأخرى اعتمادا على عمرها فعلى سبيل المثال المؤسسات الحديثة تقوم بحجز نسبة أكبر من الأرباح من أجل عدة أهداف أهمها إعادة الاستثمار و توسيع النشاط الخاص بها

(2) طبيعة نشاط المؤسسة

سياسة احتجاز الأرباح قد تولى الأهمية الأولى في العديد من النشاطات الخاصة بالمؤسسات على سبيل المثال الصناعات الكمالية و ذلك من أجل توفير القدر الكافي من الأموال للمخاطر و الأوقات الصعبة

(3) الحاجة إلى سداد الديون

يكون ذلك عند حلول آجال الاستحقاق للديون التي تكون على عاتق المؤسسة

(4) الوضع الاقتصادي العام

الوضع الاقتصادي السليمة للمؤسسة تجعلها تحجز الأرباح من أجل الأوقات الصعبة و الحالات الطارئة

(5) الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم

سياسة توزيع الأرباح قد ترتبط بالموقف الضريبي للمساهمين في حالة ما إذا كانت ملكية المؤسسة تعود لعدد قليل منهم و الذين تكون لهم التزامات ضريبية مرتفعة

(6) العائد أقل من عائد الفرص البديلة

تقوم المؤسسة بانجاز الأرباح هنا ما لم يكن العائد من الإستثمار مرتفعا عن العائد من الفرص البديلة في حالة استثمارها

ركيبي فوزية, الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية , مرجع سبق ذكره ,ص151

زيادة السيولة احتجاز الأرباح بالضرورة يزيد من مستوى السيولة من جهة و يخفف من حدة تكلفة الديون التي على عاتقها¹

(7) النمو والتوسع. تعمل المؤسسة على زيادة توسعها ونموها و استمراريتها من خلال تحويل

الأرباح المحتجزة إلى فرص استثمار تفتح لها الأبواب

(8) حصص الإهلاك

يقصد به التسجيل المحاسبي للمجموع الخسارة الناتجة عن الاستثمارات و التي يدون بقيمته الصافية في الميزانية و بالتالي يسمح بإعادة تكوين الأصول المستثمرة و الإهلاك نوعان

8. 1. إهلاك عادي وهو مطابق لتعريف الاستثمارات المادية ما عدى الأراضي غير المنتجة و القيم المعنوية

8. 2. إهلاك غير عادي يشمل كلا من الأراضي القيم المعنوية التي تستمر بقيمتها في الحالات العادية و أفضل

مثال على ذلك فقدان المحل التجاري بسبب فتح أروقة أمامه

يحسب الإهلاك بعدة طرق و يمكن أن تتبنى مؤسسة واحدة عدة طرق من بينها

- الإهلاك الخطي

قيمة الإهلاك = تكلفة الاستثمار / عدد السنوات

- الإهلاك المتناقص يستعمل في المؤسسات التي تريد توزيع العبء بالتساوي على مدة استعمال الاستثمار

- الإهلاك المتغير مخصص لقياس تدهور الاستثمارات و ذلك كلما زادت مدة استعمالها

- الإهلاك المتصاعد يبني على المخصصات الضعيفة التي تكون في السنوات الأولى ثم تزيد مع مرور السنوات

■ المؤونات هي أموال يتم اقتطاعها من أجل مواجهة الخسائر و المخاطر في الأنشطة الخاصة بالمؤسسة و حتى قانونيا في حالة ما إذا لم كان هنالك غياب أو عدم كفاية لأرباح يجب القيام بالمؤونات و الإهلاكات

لكي تكون الميزانية مطابقة للواقع و عند التطرق لأنواع المؤونات نجلدينا نوعان منها²

■ مؤونات الخسائر و الأعباء

■ مؤونات تدهور قيم المخزون و قيم الحقوق

ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 153

ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 53 254

- 9) الاحتياطات هي نسبة م أرباح الدورة التي لا صنف لأموال جماعية و تعتبر احتياط الدورات اللاحقة أما من الجانب القانوني فمهما ما هو إجباري من القانون التجاري و منها ما هو اختياري و من أنواعها
- 10 (1) الاحتياطات القانونية يسجل في الجانب الدائن قيمة الاحتياطات و التي تكون إجباريا قانونيا بنسبة 5 بالمائة من الأرباح الصافية ننقص منها خسائر الدورات السابقة و تكون حقيقة إجبارية عندما تكون/ 10 1 من رأس المال الاجتماعي
- 10 (2) الاحتياطات التنظيمية يسجل في الجانب الدائن قيمة الاحتياطات المحددة تنظيمات خاصة ضريبية
- 10 (3) الاحتياطات التأسيسية هي احتياطات مفروضة في بنود العقد التأسيسي للمؤسسة
- 10 (4) الاحتياطات الاختيارية هي الاحتياطات التي حددت من طرف جمعية المساهمين العامة
- 10 (5) الاحتياطات التعاقدية تدخل ضمن عقود أخرى من دون عقد التأسيس
- 10 (6) الاحتياطات الأخرى ينص قانون الشركات أنه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية من تشكيل احتياطات أخرى تخدم ديمومة المؤسسة¹

المطلب الثاني التمويل الخارجي في المؤسسات الجزائرية

- كما تطرقنا سابقا للتمويل الداخلي فهناك تمويل خارجي تعتمد عليه المؤسسة و بالضرورة فإنه يشمل أيضا التسيير المالي لمصادر الأموال الخارجية و التي تكون غالبا من المؤسسات المالية
- 1) التمويل قصير الأجل مفهومه يتمثل في الأموال المتوقفة على مواجهة النفقات المتعلقة بالتشغيل الجاري للطاقة الإنتاجية أو يمكن القول أنها القروض المستحقة لتمويل الاحتياجات المؤقتة في الأصول المتداولة و هنالك عدة أنواع من التمويل قصير الأجل هي
- 1.1) الائتمان التجاري هو الوسيلة التي تستخدمها المؤسسة في ابتياع المواد الأولية و المستلزمات بجميع أنواعها و يكون تسديد هذا الدين في مدة معينة لاحقا و يتم تدوينه كذلك مثله مثل حساب الدائنين و حساب المدينين يتم منحه من طرف المورد إلى المشروع عند شراء الخدمات و البضائع الجاهزة من أجل بيعها و له عدة أشكال
- 1.1.1) الحساب الجاري هو نوع من أنواع الائتمان التجاري يتم استعماله بصفة كبيرة يفتح فيه البائع للمشتري حسابا في دفاتره يتضمن ثمن ما باعه من بضاعة بالحساب و كذا المبالغ التي سدها

ركيبي فوزية, الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية, مرجع سبق ذكره, ص 54¹

1,1. 2) السحب المطالبة بدفع ما يترتب من البضاعة موجه من البائع للمشتري و يكون غالبا في التصدير سحبا بالاطلاع أو سحبا زمنيا فالأول يستحق أنيا عند رؤية المشتري و الثاني يستحق بعد مدة من تاريخ التعامل مع المشتري

1,1. 3) الكمبيالة هي وسيلة ائتمان تجاري محددة القيمة و تاريخ محدد و تتيح لحاملها إمكانية الخصم قبل الاستحقاق و هي مرتبطة ب

- معدل دوران السلع تختلف مدة دوران السلع حسب نوعها كمثل على ذلك المواد الغذائية و الخضرو غيرها لها مدة ائتمانية من 5 إلى 10 أيام بينما هنالك سلع كالمجوهرات مدتها الائتمانية تطول من 6 أشهر أو أكثر
- الوضع المالي للبائع تختلف مدة الائتمان من بائع لأخر حسب الوضع المالي فعندما يكون ضعيفا يطلب من المشتري الدفع نقدا أما إذا كان غير ذلك فيتم بطرق أخرى كالشيك
- الوضع المالي للمشتري الشركات التي تبيع بالتجزئة من خلال الائتمان لعملائها يمكنها الحصول على فترة ائتمانية طويلة نسبيا من الموردين¹

الخصومات النقدية كما هو معروف أن الخصم هو إنقاص من سعر البيع و ذلك عند الدفع في مدة معينة

1, 2) الائتمان المصرفي هو القروض قصيرة الأجل التي تعتمد على البنوك التجارية و شركات الأموال و البنوك التجارية

أشكال الائتمان المصرفي

1, 2, 1) الائتمان المصرفي بضمان عبارة عن تقديم ضمانات للبنوك و شركات المال في حالة ما إذا كانت المشاريع حديثة التكوين أي ليس لها سمعة مالية أو تكون المؤسسة أصلا صغيرة أو لضعف المركز المالي غالبا

1, 2, 2) الائتمان المصرفي بدون ضمان يكون في حالة المشروع له سجل تعامل مستمر و معروف و تكون القروض قصيرة الأجل و يكون بالتصديق على المستندات البنكية حاملة المدة و التاريخ و قيمة الفائدة و عدد الأقساط و غير ذلك

2) التمويل متوسط الأجل هي الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من المتعاملين الاقتصاديين و تكون أموال نقدية أو أصول مدة استحقاقها بين السنتين إلى سبع سنوات يستعمل هذا التمويل في اقتناء وسائل الإنتاج المختلفة و يمكن تقسيمه إلى

1, 2) قروض مصرفية متوسطة الأجل لتمول الاحتياجات الدائمة من الأصول الثابتة و جزء من الأصول المتداولة و تستعمل في

- تمويل شراء المعدات و التجهيزات
- فتح وحدات إنتاج جديدة
- إدخال تكنولوجيا جديدة

تتراوح مدته ما بين السنة و 7 سنوات كما يمول من 70 إلى 75 من قيمة الاستثمارات و له خاصيتان هما السرعة و المرونة مشاركة الأجراء في نتائج التوسع¹

تقوم المؤسسة باقتطاع مخصصات من الأرباح عندما يفوق المستخدمين 100 مستخدم تحجز فيه المشاركة ل 5 سنوات

3) التمويل الطويل الأجل يعتمد هذا النوع من التمويل على

3 1) الأسهم العادية هي أوراق مالية طويلة الأجل تكون مستند ملكية له قيمة قد تكون

- قيمة اسمية هو المبلغ المنصوص عليه في عقد التأسيس و هي مدونة في صك السهم ,
- قيمة سوقية تعين وفق مؤشرات العرض و الطلب و هي قيمة متغيرة باستمرار ,

2.3) قيمة الممتازة هي بحاصل حقوق الملكية على عدد الأسهم

الاسهم الممتازة هي من مصادر التمويل طويلة الأجل تجمع بين صفات أموال الملكية و الاقتراض كما أنه يجمع بين صفات السهم العادي و السند و له مثل السهم العادي قسمة اسمية و دفترية و سوقية

الجدول (II. 2) المقارنة بين الأسهم العادية و الأسهم الممتازة

الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
تكون عسيرة مقارنة بالعادية	إمكانية بيع الأسهم العادية بسهولة و سرعة

أصحاب الأسهم لهم حق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة	لا يتمتعون بحق أولوية في الحصول على الأرباح الموزعة
يصدر عدة مرات خلال فترة حياة المؤسسة	تصدر مرة واحدة خلال حياة المؤسسة
غالبا لا يكون لحملة هذا النوع من الأسهم الحق الدائم في التصويت	حملة هذا النوع من الاسهم لهم الحق في التصويت
يوجد حد أقصى لمقدار العائد	لا يوجد حد أقصى لمقدار العائد

المصدر ركيبي فوزية, الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية, مرجع سبق ذكره, ص 61

المبحث الثاني تطبيق التسيير الجبائي على التسيير المالي للمؤسسة الجزائرية

التسيير الجبائي يعتبر من فروع التسيير المالي إلا انه يدرج العامل الجبائي في اتخاذ القرار و الذي يمنح للمؤسسة فرصة الاستفادة من مزايا التشريع الجبائي الجزائري

المطلب الأول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf

كان المفهوم الأساسي للمحاسبة المالية في كونها نظام تنظيم و تخزين تصنيف و تقييم المعلومات المالية المختلفة كما يشمل أيضا الكشوف الخاصة بالمؤسسة و التي تنقل صورة أوضح عن الوضعية المالية لها و كذا ممتلكاتها , اعتبرت المؤسسة النظام المحاسبي جد مهم لما له من أهمية بالغة و يمكن تلخيص بعض النقاط فيما يلي

- ❖ وضع جميع المعلومات المالية محللة و مقروءة و منظمة نتيجة إجراء المقاربات و اتخاذ القرارات
- ❖ تقديم صورة صادقة عن المؤسسة من الجانب المالي كونها تركز على مبادئ الاقتصاد الدولي
- ❖ الاعتماد على مبادئ التسجيل المحاسبي للمعاملات المالية و إعدادا لقوائم المالية و الذي يحيي المؤسسة من التلاعب و المشاكل القضائية

(أ) شمل مفهوم النظام المحاسبي مجموعة مبادئ المحاسبية و عناصر القوائم المالية و مفوماتها و ليس آخرا خصائص المعلومة المالية و يكون تطبيقه واجبا قانونيا على مجموع مؤسسات الجزائر و لكن كان هنالك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها الحد الأدنى و كذا الأشخاص الخاضعين لقوانين المحاسبة العمومية و ذلك وفق المادة 43 من المرسوم التنفيذي 08/156 و القرار المؤرخ في 26/07/2008

(ب) من الأسباب المهمة لتطبيق النظام المحاسبي في الجزائر ما يلي

- اقتراح الحلول التقنية للتسجيل المحاسبي الذي يعالجه المخطط المحاسبي الوطني كما يمنح الثقة و الشفافية فيما يتعلق ب الحسابات و المعلومات المختلفة
- تحقيق التوافق في الزمان و المكان المناسبين لنشاط المؤسسة¹

سبتي إسماعيل, تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي, مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية, المجلد 1, العدد 34, الجلفة, 2016, ص 419

- رقية النظام المحاسبي الجزائري بطبيعة الحال كي يتوافق مع النظام المحاسبي الدولي و الاستفادة القصوى من التجارب الدولية في تسيير المعاملات المالية
- تبسيط و سهولة المعاملات المالية المحاسبية بين المؤسسات الجزائرية و المؤسسات الأجنبية العمل على تطبيق نظام حوكمة الشركات و إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية (ت) . تعاني المؤسسات من المشاكل العامة لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر و التي تتمثل عينة منها في صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية و نعني بهذا أن تحديد القيمة يكون في المنافسة العادية و التي يتشارك فيها البائع و المشتري المعلومات الكافية للقيام بالعمليات و هذا الذي ليس حاضرا في المؤسسات الاقتصادية و من أسبابها الاحتكار
- ✚ التوجه الضريبي الحكومي و الذي يعني في بعض الدول حساب الربح الضريبي و توفير المعلومات المحاسبية الوطنية
- ✚ أنظمة التسيير المالي في الجزائر محدودة و غير متطورة
- ✚ ضعف العديد من المؤسسات في عمليات الاستعداد لتطبيق النظام المقصود و نقص ذلك الجانب التنظيمي و التكنولوجي و كذا جانب الموارد البشرية الكفاءة
- ✚ ضعف الاتصال و المعلوماتية في نقل البيانات
- ✚ ضعف الارتباط بين المحاسبة و الجباية بصورة واضحة في الأنظمة المالية
- ✚ غياب سوق مالي في الجزائر يتمتع بالكفاءة

يعتمد تقييم الأداء في المؤسسات على ثلاثة مراحل هي

- ❖ جمع المعلومات و البيانات الإحصائية و الحرص على عمليات التقييم
- ❖ عمليات الدراسة و التحليل للمعلومات و البيانات و المتطلبات المرتبطة و الخاصة بالنشاط
- ❖ متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات¹

يعتمد تقييم الأداء و التسيير المالي في المؤسسة على مجموعة من المؤشرات و التي ترتبط بطبيعة الحال بالنشاط الداخلي المالي للمؤسسة و هي مؤشرات تدرس البيانات الكمية و النوعية و تعطي العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين النتائج المحققة و بين سيرورة النشاط و عمليات الرقابة المختلفة و من هذه المؤشرات لدينا ما يلي

1. رأس المال العامل و يقصد به في المفهوم المتداول على أنه الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة و في أحيان أخرى يكون مجموع الموجودات المتداولة

يمكن إضافة مفهوم عن رأس المال العامل الدائم على أنه الهامش من الأموال الدائمة التي تفضل عن تمويل الأصول الثابتة و هنالك طريقتين لحسابه

¹ سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 421

- الطريقة الأولى من أسفل الميزانية

الأموال الدائمة - الأصول الثابتة الطريقة الثانية من أعلى الميزانية = رأس المال العامل الدائم

(1,1) الطريقة الثانية من أعلى الميزانية

الأصول المتداولة - الديون القصي = رأس المال العامل الدائم

1

2.1) ينقسم رأس المال العامل بدوره إلى أنواع منها

1.2.1) رأس المال العامل الخاص و هو القيمة المتبقية من تمويل الأصول الثابتة و التي تكون أموالا خاصة و تحسب بالعلاقة الآتية

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة

2.2.1) رأس المال العامل الإجمالي و يعد مجموع الأصول القابلة للدوران لمدة سنة أو أقل و يكون من ضمنها الأصول المتداولة و من هذا يمكن إعتبار رأس المال العامل هو مجموع الأصول المتداولة

3.2.1) رأس المال العامل الخارجي أو الأجنبي و هو ببساطة رأس المال العامل الإجمالي و لكن تمويله يكون برؤوس الأموال الأجنبية بطبيعة الحال و الذي يضمن للمؤسسات الديون من الجانب الإيجابي أي التي يكون فيها كمواو ضرورية لتنشيط عمليات الاستغلال و هذا الذي وجب عليها تأمين الموارد المالية و التي تدخل دور البنوك و المؤسسات المالية في الصورة بصفتها تمنح القروض وفق الشروط الموافق عليها ومنه أيضا نلخص العلاقات التالية

رأس المال العام الأجنبي = مجموع الديون

رأس المال العام الصافي = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

2) احتياجات رأس المال العامل

تعتبر كل من المخزونات و المدينون من العناصر الأساسية للنشاط التشغيلي في المؤسسة و التي توجب إيجاد مصادر تمويل قصيرة الأجل و التي تكون تسبي قات ممنوحة أو ديون ممنوحة باعتبارها تمويل الأصول الثابتة لذلك تبحث المؤسسة عن مصدر مكمل و هو في الحقيقة ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل لاحتياج رأس المال العامل علاقة حسابية تتمثل في¹

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيمة الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

احتياجات ر م ع = احتياجات التمويل – موارد التمويل

أو

يتم اعتماد نتائج احتياجات رأس المال العامل على أساس حالات متعددة يتم بها الفصل في الاستنتاجات

- الحالة 1 عندما يكون احتياج ر م ع أصغر من 0 معناه احتياجات الدورة موارد الدورة تكون المؤسسة بحاجة لرأس المال و الذي يسمى أيضا موارد خارج دورة الاستغلال بحيث لا يغطي كل احتياجاتها
- الحالة 2 عندما يكون احتياج رأس المال العامل أكبر من الصفر و الذي يعني الموارد قادرة على تغطية الاحتياجات و يبقى فائض فبالثالي المؤسسة تتوفر على سيولة و لا تحتاج رأس المال الموجب و يبقى موجبا عليها توفير رأس المال للمخاطر بالضرورة
- الحالة 3 عندما يكون احتياج رأس المال العامل مساويا للصفر و الذي يعني أن الموارد الخاصة بالدورة تغطي احتياجاتها و الموارد تغطي دورة الاستغلال

(3) الخزينة في مفهومها هي مجموعة الأموال التي تكون فيها خلال مدة دورة الاستغلال الواحدة و تشمل صافي القيم الجاهزة بمعنى آخر ما تستطيع التصرف فيه من مبلغ سائلة خلال تلك الدورة و يتم حسابها بالعلاقة التالية

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

تعتمد حالات تقييم الخزينة على ما يلي بارتباطها برأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل كما يلي

- $BFR = FR \leq 0 = TR$ يعني أن المؤسسة حققت توازن مالي إما ثابت أو يكون معدوم و ذلك الذي يستدعي محاولة إيجاد موارد مالية جديدة لأجل عملية تغطية الاحتياجات المستقبلية
- $BFR > FR \leq 0 > TR$ حالة عدم توازن تكون فيها المؤسسة في حاجة إلى موارد مادية لتضمن إستمراريتها
- $BFR < FR \leq 0 < TR$ حالة توازن المؤسسة والتي تكون حققت فيها هامش ربح دائم و يقصد بهذا أن الموارد الدائمة تكون أكبر من الأصول الثابتة و لذلك يوجد فائض في رأس المال الصافي و الذي يجعل الخزينة موجبة¹

المطلب الثاني تطبيق القانون الجبائي في النظام المالي للمؤسسة

محتوى القانون الجبائي

يخفف أو يخفف النظام الجبائي الأعباء الضريبية المفروضة من طرف القانون و التي تمكن المؤسسة بطبيعة الحال من إيجاد الطرق المساعدة لتوظيفها في النشاطات الخاصة بها و التي تخلق حماية و نقط قوة باعتبار أن تطور و توسع المؤسسة يعتمد على تطبيق آليات تقوم بتسطير الاستراتيجيات المعتمدة لها مما يشكل هيكل التأقلم مع هذه الأخيرة و المؤسسات المنافسة لها و بالحديث عن التسيير الجبائي الذي يعد واحد من هذه الآليات فإن له مميزات هي

سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 423 424¹

- استعمال وسائل مشروعة قانونا
 - ضمان استعمال التسيير الجبائي يقتضي استعمال الوسائل المعرفة له ذلك لتحقيق الوفرات الجبائية والتي توفر المعنى الأصح للتعرف على الفرق بين كل من التسيير الجبائي و الغش الضريبي و التهرب الضريبي و من هذه المفاهيم صورة مقربة لكل واحد منها
1. (الغش الضريبي هو فعل التملص من الضريبة المفروضة و ذلك بطرق غير قانونية يعتبر فعلا متعمدا و من أمثلة ذلك¹

- تكبير التكاليف القابلة للخصم
 - التهرب من تقديم التصريحات سواء الكلية أو الجزئية عن كل العمليات التي تطبق فيها الضريبة
 - البيع و الشراء دون فواتير
- عدم مسك محاسبة منظمة أو الدفاتر القانونية الموجودة في نصوص القانون

و للغش الضريبي شرطان من خلالها نسمي العملية بهذا الاسم و هما

- ❖ العنصر المعنوي و هو ارتكاب الفعل من طرف المكلف بالضريبة بنية سيئة و يكون الفعل عن وعي و قصد
- ❖ العنصر المادي يكون أساسه تخفيض الاقتطاع الضريبي بصورة غير قانونية أو بمعنى آخر إخلال المكلف بواجباته الضريبية التي يقرها التشريع الجبائي

2.. (التهرب الضريبي

يقصد به قرار المكلف بعدم الخضوع للضريبة و ذلك من خلال الاستفادة من ثغرات القانون بصورة أخرى هي وسيلة قانونية في نظره و التي تسمح له بالوصول إلى النتيجة المرادة دون تعدي مباشر على القانون الضريبي و في مفهوم آخر له يقتضي التهرب الضريبي بأنه وسيلة للتخلص من دفع الضرائب و لا يسمى تماما بالعبث بالقانون كونه يقتضي فقط بتجنب العمل الذي يؤدي إلى التحصيل الضريبي و يوجد صنفين من التهرب الضريبي

1.2. (التهرب المشروع أو التهرب الذكي بصيغة أخرى يكون وسيلة المكلف لاستخدام طرق و أساليب منبثقة من القانون الجبائي نفسه و الذي يمكنه من القيام بالتهرب دون المثول القانوني و التعرض للعقوبات

زغدي محمد رضا، شايب عبد الناصر، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، الوادي، العلوم الاقتصادية و التجارية، 2022، ص 10، 11

2.2) التهرب الغير مشروع و يشمل كل من الخرق الواضح و الصريح للقانون و الذي يؤدي بصاحبه إلى العقوبات الجبائية المختلفة و العقوبات الجزائية¹

3. التسيير الجبائي

من أجل عمليات إيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من قبل المشرع يعمل التسيير الجبائي على تحليل القوانين و التشريعات و التي تخلق أو توجد هامش حركة ضمن الإطار القانوني و من هذا المفهوم يتبين لنا أن التسيير الجبائي هو ممارسة قانونية بعيدة تماما عن الغش الضريبي و التهرب الضريبي

للتسيير الجبائي أهمية بالغة و أهداف يسعى لتحقيقها و نذكر منها بالصورة المقربة ما يلي

1.3. تحقيق الأمن الجبائي

باعتبار النظام الجزائري الضريبي نظاما تصريحيًا أي أن المكلف بالضريبة يقوم بالتزاماته الجبائية بطريقة طوعية و لكن تبقى للإدارة الجبائية حق مراقبة تصريحات المكلفين و كيفية التزامهم و ذلك من خلال إيداع التصريحات الجبائية و تسديد المستحقات الأتمة من ضرائب و رسوم و غيرها و التي بدورها تمكن المؤسسات كيفما كان نشاطها و نوعها من مواجهة الجبائية للإجارة و ذلك الذي ينقل لنا دور المسير الجبائي و الذي يتم التزامه و عمله على أكمل وجه فيقي ذلك المؤسسة من الالتماسات القانونية و يجعلها في حالة راحة أو عدم تخوف من أي عمليات رقابية من طرف الإدارة الجبائية بطبيعة الحال ,من الجانب السلبي فإن الإخلال بمسؤوليات التسيير الجبائي من طرف المؤسسة قد يعرضها لمشاكل و صعوبات على مستوى الخزينة و من وسائل التسيير الجبائي في إدارة المؤسسة المراجعة الجبائية التي تشخص الالتماسات و تخفف الأعباء و تحسن الأداء و الفعالية

2.3. التحكم في العبء الجبائي

يتمثل مفهوم العبء الجبائي في بادئ الأمر علة أنه مجموعة الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع و عوامل الإنتاج و لذلك يتم استعمال معيارين لقياس هذا الأخير هما

- العبء الجبائي المطلق و يحسب بالعلاقة الآتية

العبء الجبائي المطلق = الحصيلة الضريبية التي تحملها القطاع / عدد أفراد القطاع

- العبء الجبائي النسبي و يحسب بالعلاقة الآتية

العبء الجبائي النسبي = العبء الجبائي المطلق / المقدرة التكلفة للممول

زغدي محمد رضا ,شايب عبد الناصر ,دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ,مرجع سبق ذكره ,ص 14¹

تعمل الأعباء الضريبية على رفع تكاليف الإنتاج كونها جزء من سعر التكلفة لمختلف المنتجات و تكمن أهمية التحكم فيها فيما يلي¹

● العمل على تخفيض الضريبة

- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة
- الفعالية الجبائية و تعني قابلية المؤسسة لاستغلال الفرص و المزايا الضريبية و التي تمنح لها وفرات ضريبية إذ يعتبر الخيار الضريبي مجموعة البدائل الممنوحة من طرف التشريع الضريبي لذا فإن تحقيق الفعالية الجبائية في الواقع مرتبط بإدراك المؤسسة من جهة و بالأفق الواسع للمسيرين الجبائين الخاصين بها تمكنهم من إدراك إمكانية تحقيق الأهداف الجبائية بالاستعانة بالقانون و تحت ظله خدمة إستراتيجية المؤسسة²

إن الأهداف المسطرة و التي يسعى لها التسيير الجبائي مرتبطة بالضرورة مع إستراتيجية المؤسسة باعتبار هذا الأخير مرتبطا بها إذ أن المفهوم الأساسي للتسيير الجبائي يتمثل في حرية التسيير الجبائي في حد ذاته و الذي يسمح باختيار المكلف للوضعية المناسبة له لذا يعتبر كأحد محددات اتخاذ القرار في المؤسسات الجزائرية و يتجلى ذلك فيما يلي

- ✓ دور الجبائية في انتقاء الشكل القانوني الخاص بالمؤسسة و ذلك لاختلاف الأحكام الجبائية المطبقة على كل منها
- ✓ اختيار المكان الجغرافي للنشط الذي يكون وسطا حي سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة الامتيازات و التحفيزات المختلفة و كل ذلك يكون ميزة الجبائية
- ✓ تحديد خيارات النمو منها أشكال التمويل و تأثيرات العامل الجبائي في صناعة القرار بصورة أخرى يمكن القول أن التوظيف الصحيح و الذكي للتشريعات الجبائية و معرفة كيفية تسخيرها في العملية التسييرية يمنح صورة واضحة عن مصادر التمويل و المزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة

النصوص القانونية في التسيير المالي

فيما يلي بعض النصوص القانونية فيما يخص التسيير المالي و التسيير الجبائي للمؤسسات الجزائرية

1. الدفاتر التجارية

زغدي محمد رضا، شايب عبد الناصر، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 14¹
القانون التجاري 22-09، مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، و المتضمن القانون التجاري المعدل و المتمم، الجريدة الرسمية رقم 32، تاريخ 2
الصدور 10 مايو 2018، ص 7 9 13

- المادة 9 كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر لليومية يقيد فيه يوما بيوم عمليات المقاول أو أن يراجع على الأقل نتائج هذه العمليات شهريا بشرط أن يحتفظ في هذه الحالة بكافة الوثائق التي يمكن معها مراجعة تلك العمليات يومها
- المادة 10 يجب عليه أيضا أن يجري سنويا جردا لعناصر الأصول و الخصوم لمقاولته و أن يقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية و حساب النتائج. و تستنسخ بعد ذلك هذه الميزانية و حساب النتائج في دفتر الجرد
- المادة 15 لا يجوز الأمر بتقديم الدفاتر و قوائم الجرد إلى القضاء إلا في قضايا الإرث و قسمة الشركة و في حالة الإفلاس

2. (. السجل التجاري

- المادة 19 يلزم بالتسجيل في السجل التجاري كل شخص طبيعي له صفة التاجر في نظر القانون الجزائري و يمارس أعماله التجارية داخل القطر الجزائري كل شخص تاجر بالشكل، أو يكون موضوعه تجاريا و مقره في الجزائر أو كان له مكتب أو فرع أو أي مؤسسة كانت

3. (. العقود التجارية المادة 30 يثبت كل عقد تجاري ب

- سندات رسمية
- سندات عرفية
- فاتورة مقبولة
- الرسائل¹

القانون التجاري 22-09، مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، و المتضمن القانون التجاري المعدل و المتمم، الجريدة الرسمية رقم 32، تاريخ 13
الصدور 10 مايو 2018، ص 7 9 13

الخلاصة

تعتمد نشاطات المؤسسة المالية خاصة على الجانب القانوني سواء كان ذلك في إيراداتها, تكاليفها, الالتزامات بما لها أو عليها و بالتالي وجد نظام خاص و كامل يسمى بالقانون الجبائي لينظم هذه التعاملات و كنتيجة لذلك وجدت مجموعة مواد قانونية و بنود مفصلة يذكر فيها بدقة و تفصيل كل العناصر التي تتضمنها المؤسسة كيفما كان شكلها و نشاطها كمثال على ذلك, السجل التجاري, الضرائب, الأوراق القانونية التي تصدر عن المؤسسة أو تصلها أو حتى التي تتحصل عليها من الجهات المعنية و كيفية التعامل بها وإضافة إلى ذلك جميع الوثائق التي تحمها من العقوبات القانونية و التي تطرقنا إليها في هذا الفصل

III. الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة ملينة الحليب و مشتقاته
بمستغانم

تمهيد

يشمل القانون التجاري المؤسسات الجزائرية بطبيعة الحال باختلاف أنواعها و نعني بهذا المؤسسات المصغرة و الصغيرة المتوسطة و الكبيرة و كل منها تختلف الصيغة القانونية الخاصة بها و تختلف معها مجموعة القوانين و المواد المنشأة في حقها و التي تضيف عليها الطابع القانوني الخاص يحدد بذلك طبيعة عملها و شكلها القانوني تعاملاتها مع مختلف المرافق و المؤسسات الأخرى

المبحث الأول إعطاء صورة مقربة وأكثر توضيحا حول المؤسسة الصناعية لمبنة الساحل مستغانم
المبحث الثاني التحليل المالي لمعلومات مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته

المبحث الأول إعطاء صورة مقربة وأكثر توضيحا حول المؤسسة الصناعية لمبنة الساحل مستغانم

تعتبر مؤسسة ملبنة الساحل لولاية مستغانم من بين المؤسسات الرائدة اقتصاديا خلال سنوات عديدة ماضية و ذاع صيتها خلال الفترة الماضية من خلال الأزمة التي شهدتها الجزائر في نقص منتج الحليب عامة و كان التحليل المالي الخاص بهذه المؤسسة عامل أساسي للإطلاع على تسييرها المالي

المطلب الأول نبذة تاريخية عن الشركة

مع مرور سنوات بعد الاستقلال تم تأسيس مؤسسة إنتاج الحليب سنة 1970 و التي عرفت بالديوان الوطني للحليب و مشتقاته و بمرسوم 81-354 و في إطار إعادة تركيب المؤسسات قسمت إلى ثلاثة فروع

1. الديوان الجهوي الشرقي

- وحدة الإنتاج بعنابه
- وحدة الإنتاج بقسنطينة
- وحدة الإنتاج بسوق أهراس

2. الديوان الجهوي الوسط و مقره الجزائر العاصمة و من بين وحداته

- وحدة إنتاج بودواو
- وحدة إنتاج ذراع نجدة

3. الديوان الجهوي الغربي الذي تأسس في 12 ديسمبر 1981 و ضم الوحدات التالية

- وحدة إنتاج سيدي بلعباس
- وحدة إنتاج مستغانم¹
- وحدة إنتاج سعيدة
- وحدة إنتاج معسكر

زرقوق سعاد, نسمن فطيمة, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, ليسانس, مستغانم, جامعة عبد الحميد بن باديس, 2016, 1 ص 72

- وحدة إنتاج تيارت
- وحدة إنتاج بشار إقلي

حيث تسببت الأزمة الاقتصادية التي مست المؤسسات الجزائرية بإفلاس الديوان الجهوي الشرقي ليحل محله المجمع الصناعي لمنتجات الحليب و الذي يقع مقره في الجزائر العاصمة بئر الخادم و بامتلاك المجمع أسهم الشركة أصبحت مؤسسة عمومية ذات أسهم و Giplait هي عبارة مختصرة ل Groupe industrielle de production laitière حيث تم إنشاء مجمع الحليب على مستوى المنطقة الصناعية لولاية الواقع مستغانم و تعتبر ملبنة الساحل لولاية مستغانم من أهم المؤسسات سواء على المستوى المحلي أو الوطني تعود أهمية المؤسسة لكونها تزود السكان بإحدى أهم المواد ذات الاستهلاك اليومي ألا و هي مادة الحليب و مشتقاته

- كما تسعى المؤسسة إلى الحصول على شهادة الإيزو ISO بتحسين نوعية منتجاتها باستمرار مع إبقاء سعرها في متناول الجميع و يقدر رأس مال الشركة ب 290 480 000 دج و تمارس نشاطها في إطار قانوني ممثل في سجل تجاري و طابع صناعي و يضم المجمع 65 عامل مؤقت في إطار عقود ما قبل التشغيل و 40 عامل دائم يتوزعون كالآتي

• 05 إدارات عليا

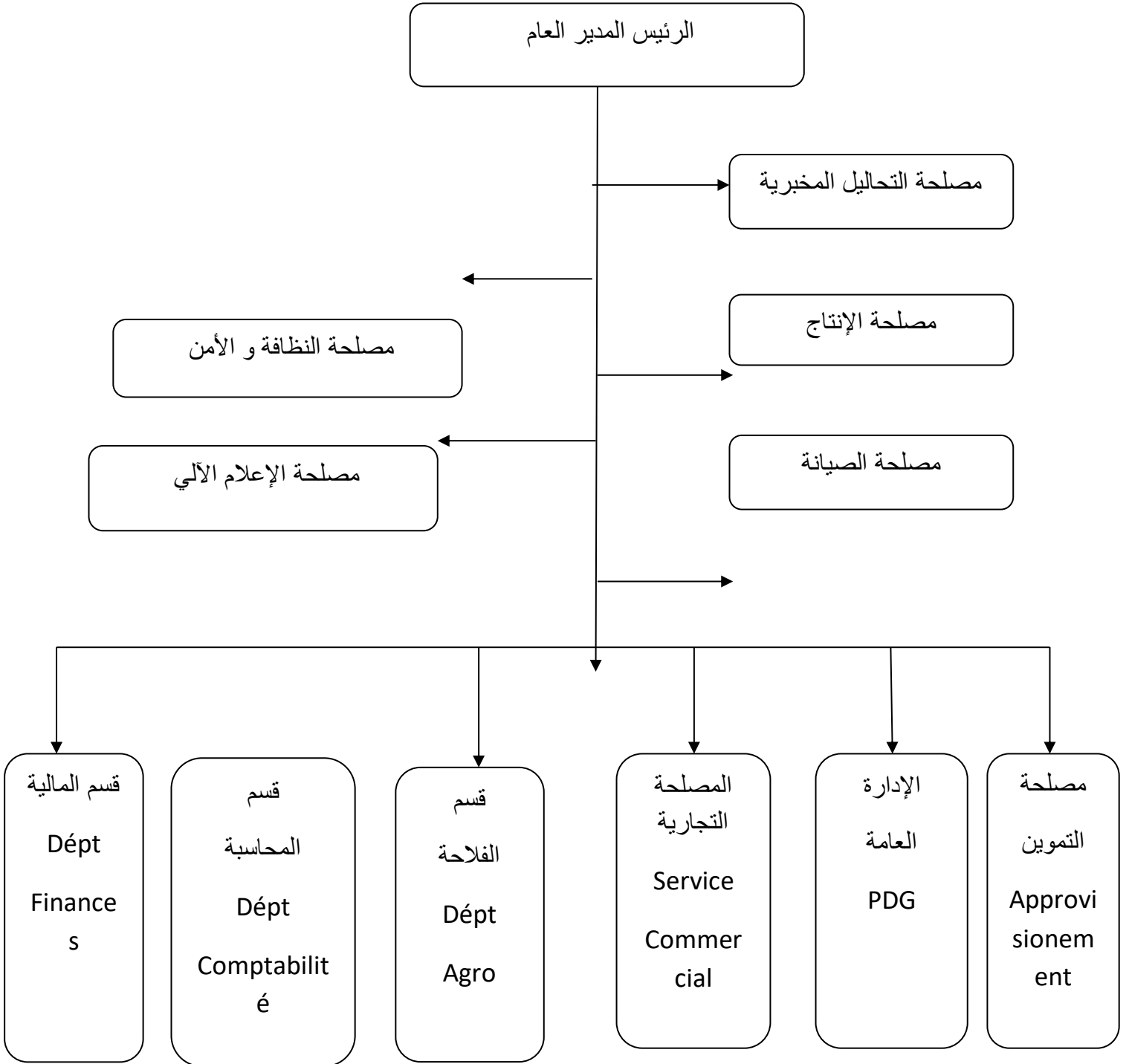
• 46 كمنفذ

• 34 مؤطر

17 إدارات¹

زرقوق سعاد, نسمن فطيمة, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, مرجع سبق ذكره, ص 73¹

المطلب الثاني الهيكل التنظيمي للشركة و مهام كل قسم



مهام كل قسم

1. الرئيس المدير العام Président directeur général و هو بمثابة المشرف العام و صاحب القرارات
2. مساعد رئيس المدير Assistant PDG يتمثل عمله في أنه ينوب عن المدير في حالة الغياب
3. مكتب مراقبة التسيير Bureau contrôle gestion و تتمثل مهنته في مراقبة السير الحسن للعمل و الإعلام عن أي مشكل
4. مصلحة التحاليل المخبرية sous direction laboratoire و تقوم بإجراء التحاليل المخبرية للمنتج قبل كل عملية توزيع للتأكد من جودة المنتج و سلامته من الناحية الصحية
5. مصلحة النظافة و الأمن Service hygiène et sécurité حيث تتكفل هذه المصلحة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنظافة و الأمن
6. مصلحة الصيانة Service maintenance و تتكفل بصيانة العتاد و الكهرياء و غيرها
7. مصلحة الإعلام الآلي Service logistiques دورها يتمثل في إعداد وصيانة برامج الإعلام الآلي
8. قسم المالية Department finances مسؤول عن كل ما يتعلق بالسيولة المالية
9. قسم المحاسبة Département comptabilité تساعد المؤسسة على معرفة وضعيتها المالية
10. قسم الفلاحة Département agro مسؤول عن جمع حليب الأبقار من الفلاحين
11. المصلحة التجارية Service commercial تتكفل بالعمليات التجارية
12. الإدارة العامة PDG حيث تتكفل بتسيير الإدارة الداخلية
13. مصلحة التموين Service ement تتكفل بتوزيع المنتجات
14. مصلحة الإنتاج Service production تتمثل في مراحل الإنتاج و تحديد كمية الإنتاج

نقابة خاصة تعمل على حل مشاكل العمال و نقل انشغالاتهم¹

زرقوق سعاد, نسمن فطيمة, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, مرجع سبق ذكره, ص 75¹

(1) التعريف بالمؤسسة

- التعريف الاقتصادي تعرف أنها وحدة اقتصادية تجمع و تنسق فيها الموارد المادية و

البشرية و المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي و قد تضم عدة وحدات

- التعريف الحديث للمؤسسة الاقتصادية تعرف على أنها نظام و يعني هذا الأخير مجموعة الأجزاء المترابطة و المتداخلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف معين فهي نظام مفتوح يتأثر بالمحيط و يؤثر فيه

(2) وظائفها

- وظيفة التمويين و هي تقدير المشتريات من المواد الأولية و المنتجات الجاهزة و اختيار الموردين المناسبين

لمتابعة حركة المخزون و المحافظة على مخزون الأمان من المواد الأولية و قطع الغيار جرد المخزونات للتأكد من سلامتها و مطابقتها للمواصفات

- وظيفة الإنتاج يعتبر أهم نشاط اقتصادي يقوم به و يلبي حاجاته العلماء من خلال وضع نظام إنتاج يتم فيه تحديد نوع المنتج مكان الإنتاج و تنظيم و اختيار الوحدة الإنتاجية ثم تسيير نظام الإنتاج عن طريق التخطيط و إدارة مراقبة الإنتاج

- وظيفة التسويق فهي تربط بين المؤسسة و السوق و التسويق هو مجموعة العمليات و الجهود المبذولة من طرف المؤسسة

(3) الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الوصول إليها

- تحقيق الربح استمرارية المؤسسة مرتبطة بمدى تحقيقها للربح و هذا الأخير يتحقق بإنتاج سلع و خدمات مثل الحليب و الرائب اللبن الجبن و غيرها و التي تلبى احتياجات العملاء و تلقى رواجاً و قبولا
- ضمان حصة السوق دراسة السوق و تحديد احتياجات و رغبات العملاء و اتخاذ القرارات من إنتاج السلع و الخدمات التي يطبقها العملاء حصة المؤسسة في السوق تعبر عن وزنها الحقيقي و مكانتها¹

زرقوق سعاد, نسمن فطيمة, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, مرجع سبق ذكره, ص 76¹

- النمو و الاستمرارية النمو هو الهدف الإستراتيجي للمؤسسة يتحقق على المدى الطويل
- ❖ نمو داخلي تتبناه المؤسسة عن توفر قدرات كبيرة على الإنتاج أو الاستثمار و الاندماج مع المؤسسات الأخرى
- ❖ نمو خارجي تخضع له مجبرة نتيجة عدم استقرار أوضاعها و تسعى به إلى المحافظة على القدرات الإنتاجية الموجودة
- ❖ نمو استمراري تسعى به المؤسسة إلى الاستمرار في العملية الإنتاجية لا بد أن تضمن حصة في السوق و تحقق الحد الأدنى من الربح و توفير اليد العاملة المؤهلة و مواكبة التطور التكنولوجي

(4) معوقات مؤسسة الحليب بمستغانم

- التنافسية في السوق فهي تعتبر من أهم العوائق التي تشغل المؤسسة فهي دائما في صراع في السوق
- ارتفاع سعر الحليب الذي يقدر ب و تضطر لبيع الحليب ب دج فالدولة هنا تتحمل جزء من الفارق و الباقي تتحمله المؤسسة

- ارتفاع سعر مسحوق الحليب المستورد من الخارج

(5) أهداف مؤسسة الحليب بمستغانم

- محاولة المنافسة من خلال زيادة الإنتاج
- فرض نفسها في السوق كمؤسسة جيدة و مهمة
- المساهمة في الاقتصاد الوطني
- تزويد مختلف مناطق مدينة مستغانم و المناطق المجاورة بالحليب

من خلال الدراسة المقربة لوحدة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و التي عرفنا من خلالها المؤسسة و جميع المهام الخاصة بها و نذكر بالقول قسم المالية و المحاسبة العامة إذ يشمل هذا القسم معالجة ودراسة¹

زرقوق سعاد، نسمن فطيمة، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 77¹

الوثائق و العناصر المالية و التمويلية المحاسبية الخاصة بالمؤسسة عن طريق عمليات التحليل و الدراسة و التصنيف و التوثيق لمختلف المعلومات و البيانات و كل ذلك من أجل التعرف على الوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة و من هذا المنوال نجد أن جانب التسيير المالي متدخل في كل الجوانب الداخلية و الخارجية الخاصة بالمؤسسة فإذا أردنا الإطلاع على بعض تلك الجوانب نجد

مرحلة الشراء تبدأ و يكون أساسها عمليات طلب المادة الأولية و التي هي حليب البقر بطبيعة الحال من أصحاب الأبقار أو كما يسمون بالموردين أو الفلاحين من خلال وثيقة رسمية قانونية تسمى وصل الطلب و الذي يقابل ذلك تسليم المورد للمادة الأولية و معها وثيقة وصل التسليم ثم يليها إعداد الفاتورة المرفقة و التي يمكن تسديد مستحقاتها إما بالدفع الفوري بطبيعة الحال إذا كان المورد الذي يتم التعامل معه غير دائم أو بالطريقة الثانية و المتمثلة في الشيك البنكي إذا كان المورد دائما و يتم التعامل معه بصفة مستمرة و يتم إيصال الفاتورة المنجزة إلى قسم المحاسبة

1 معلومة إضافية فيما يخص وصل الطلب الذي يتم إعداد نسختين منه نسخة تسلم إلى المورد و نسخة أخرى

تبقى لدى المؤسسة كإثبات على العملية المنجزة و الطلبية

- يعتبر اقتناء المادة الأولية و التي هي مادة الحليب المجفف أو بودرة الحليب مدعمة من طرف الحكومة
- في المرحلة الموالية و التي هي مرحلة الإنتاج إذ تعتبر عملية الإنتاج أو بالأحرى مصلحة الإنتاج مرتبطة بمجموعة من الأقسام الأخرى و التي تتمثل مجموع خطواتها فيما يلي
- ينقل الحليب في هذه المرحلة إلى ورشات التصنيع مراعيًا بذلك جودته و تليها مرحلة التعقيم للتأكد من

أن المنتج قابل جزئيا للاستهلاك و غير مضر و صالح بدون بكتيريا حيوية

2 مرحلة التحليل النهائي و التي يتم فيها قياس الجودة النهائية للمنتج إذا كان مطابقا للمعايير ثم يتم

المصادقة عليها من اجل البدء في عمليات التعليب المختلفة بطبيعة الحال في مواد تعليب معقمة¹

زرقيق سعاد, نسمن فطيمة, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, مرجع سبق ذكره, ص77¹

وصالحة تحمل كافة المعلومات المهمة و الخاصة بالمؤسسة ثم تليها مرحلة النقل و التوزيع إلى مختلف القنوات و المتعاملين ليتم وضعها في الرفوف كمنتج نهائي قابل للاقتناء و الاستهلاك السليم

و كل هذه العمليات التي تقوم عليها المؤسسة من بداية التحصل على المادة الأولية ثم إلى غاية الظفر بالمنتج النهائي تكون تحت إشراف و مراقبة الإدارة المالية و تخضع للتسيير المالي بكافة أشكاله و في مختلف عملياتها اليومية و الأسبوعية و الشهرية و أيضا السنوية بطبيعة الحال

- جمع حليب الأبقار من الموردين بطبيعة الحال باعتباره المادة الأساسية الأولى في عملية إنتاج الحليب المبستر و مشتقاته
- الانتقال إلى المخبر الكيميائي و الذي يتم على مستواه عمليات التحليل الكيميائي و الفيزيائي للحليب مراعيًا بذكر مجموعة معايير يجب أن تتوفر كالجودة و الكمية المناسبة و الشروط الضرورية¹

المبحث الثاني المسير المالي و التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بمؤسسة ملبنة إنتاج الحليب و مشتقاته

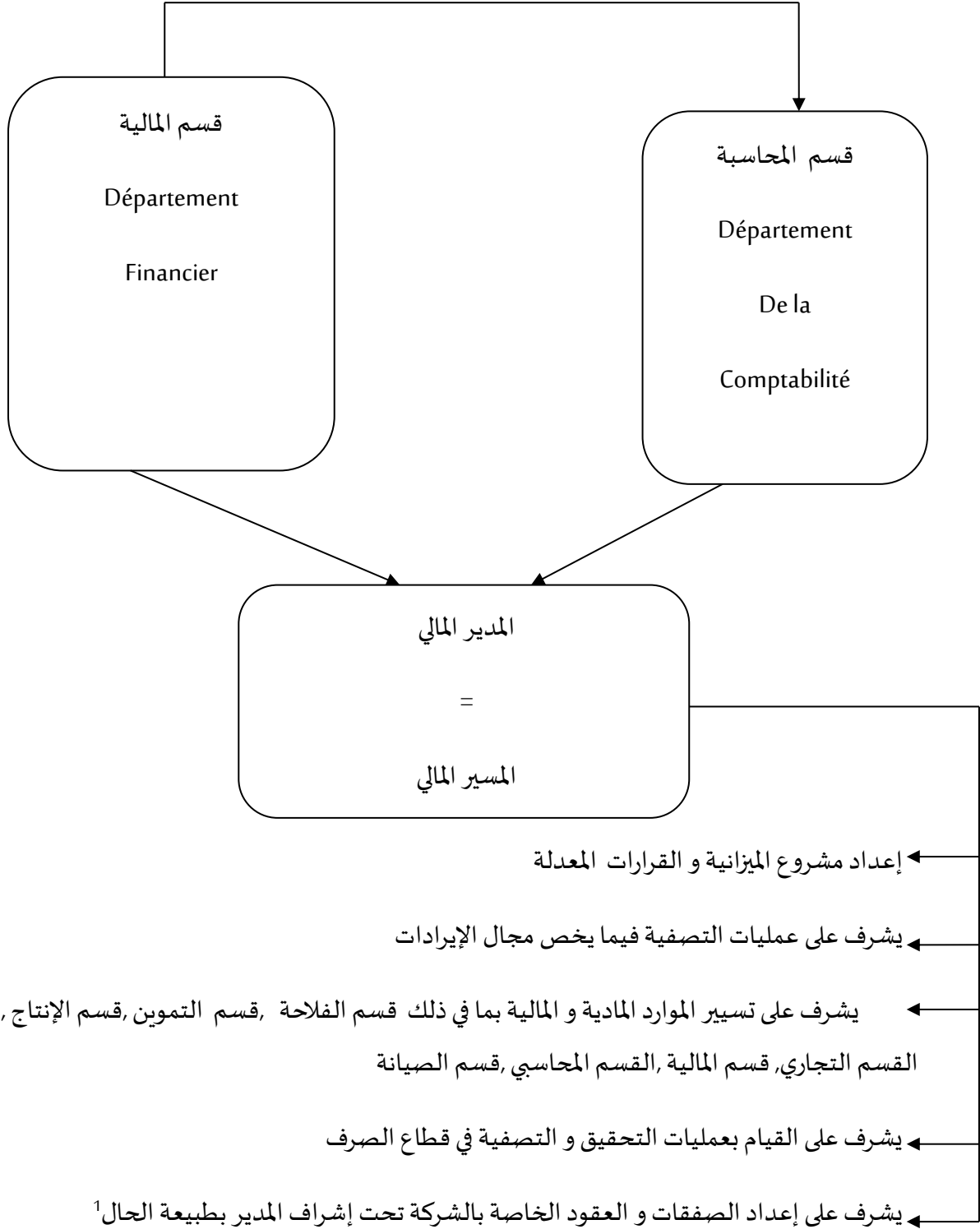
يعد المسير المالي من الحلقات الأساسية نظرا لدوره الكبير في عمليات التنسيق المختلفة بين الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة الحليب و مشتقاته بمستغانم إذ يعتمد نشاطه على مصالح مختلفة منها المسؤولة عن التحليل المالي كدراسة للبيانات الخاصة بها و التي تكون متمثلة في قوائم مالية بطبيعة الحال

المطلب الأول المسير المالي لمؤسسة ملبنة إنتاج الحليب و مشتقاته بمستغانم
المسير المالي هو عضو من المؤسسة المراد دراستها كيفما كان نشاطها و بالإسقاط على مثال الدراسة و بالاستعانة بجزء من الهيكل التنظيمي استخلصنا ما يلي²

زرقوق سعاد, نسمن فطيمة, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, مرجع سبق ذكره, ص 78¹

شنوف, مهام المسير المالي, <https://mila2017.ahlamontada.com2017>, 08/2023/06

الشكل (4. III) رسم تخطيطي لصلاحيات و مهام المدير المالي



من إعداد الطالبة بالاستعانة بالهيكل التنظيمي ص 57¹

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بالهيكل التنظيمي ص 57

المطلب الثاني التحليل المالي لميزانيات الأصول والخصوم الخاصة بالمؤسسة

تعتبر الميزانية المحاسبية هي الميزانية التي تدون فيها معلومات عن ممتلكات و نشاطات المؤسسة وكعيينة للدراسة و من خلالها يتم التحليل المالي و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من أجل اختيار البدائل و اتخاذ القرار .

❖ تحليل ميزانيات

جدول (III 3) ميزانية الأصول لسنة 2019

التصنيف	الخام	الإهتلاكات	الصافي
أصول غير ملموسة	960 000 00	552 000 00	138 000 00
أراضي	277 555 900 00	0 00	277 555 900 00
بنايات	167 982 556 00	134 386 044 80	33 596 511 20
أصول ثابتة أخرى	780 999 850 00	226 974 880 00	156 199 970 00
أصول غير مكتملة	4 876 480 39	0 00	4 876 480 39
استثمارات في شركة أخرى	700 000 00	0 00	700 000 00
قروض وودائع	352 666 00	0 00	253 666 00
ضرائب لوقت لاحق	16 905 550 00	0 00	16 905 550 00
مجموع الأصول الثابتة	1 250 063 002 39	759 737 924 80	490 325 077 59
منتجات و مواد خام	90 225 998 30	5 413 559	84 812 438 40
زبائن	150 669 225 33	70 558 990 20	80 110 235 13
مديونيون	54 702 932 04	0 00	54 702 932 04
الضرائب و الرسوم المشابهة	51 212 248 92	0 00	51 212 248 92
الخزينة	82 559 663 50	0 00	82 559 663 50
مجموع الأصول الجارية	429 370 068 09	75 972 550 10	353 397 517 99
إجمالي الأصول	1 679 433 070 48	835 710 474 90	843 722 595 58

المصدر وثائق داخلية للمؤسسة , ميزانية أصول , 2019,

جدول 4(III) ميزانية الخصوم لسنة 2019¹

التصنيف	مبالغ السنة
أموال مستثمرة للمساهمين	300 000 000 00

وثائق داخلية للمؤسسة , ميزانية أصول 2019¹

الربح أو الخسارة الصافية	79 147 369 53
رأس المال الذاتي الآخر	40 195 580 10
المجموع 1	419 342 949 63
مبالغ مستدانة من البنوك و المؤسسات المالية	1 759 869 00
الضرائب	7 898 698 00

مبالغ مسجلة كإيرادات	49 225 598 00
المجموع 2	58 884 165 00
التزامات حالية	
مبالغ مستحقة للموردين	129 558 996 00
ضرائب	2 540 780 12
ديون أخرى	236 996 885 00
المجموع 3	369 096 751 20
إجمالي مسؤوليات الكلي 3+2+1	847 323 865 83

المصدر وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية الخصوم, 2019,

5(III)سنة 2020

أصول غير مكتملة	4 876 480 39	0 00	4 876 480 39
استثمارات في شركة أخرى	700 000 00	0 00	700 000 00
قروض وودائع	352 666 00	0 00	352 666 00
ضرائب لوقت لاحق	17 702 599 00	0 00	17 702 599 00
مجموع الأصول الثابتة	1 275 777 051 39	779 617 524 80	496 105 526 59
منتجات و مواد خام	82 559 886 33	4 953 593 18	77 606 293 15
زبائن	152 258 886 33	70 558 990 20	81 699 975 80
مديونيون	54 702 932 04	0 00	54 702 932 04
الضرائب و الرسوم المشابهة	51 212 248 92	0 00	51 212 248 92
الخزينة	85 996 889 33	0 00	82 559 663 50
مجموع الأصول الجارية	426 730 922 62	75 512 583 38	353 397 517 99
إجمالي الأصول	1 702 507 974 01	855 184 108 18	843 722 595 58

المصدر وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية الأصول, 2020,

سنة 2020(III)6

التصنيف	مبالغ السنة
أموال مستثمرة للمساهمين	300 000 000 00
الربح أو الخسارة الصافية	65 320 029 68
رأس المال الذاتي الآخر	40 195 580 10
المجموع 1	405 515 609 78
مبالغ مستدانة من البنوك و المؤسسات المالية	1 759 869 00
الضرائب	7 898 698 00
مبالغ مسجلة كإيرادات	52 889 559 00
المجموع 2	62 548 126 00
مبالغ مستحقة للموردين	130 558 999 30
ضرائب	2 540 870 20
ديون أخرى	242 558 990 30
المجموع 3	375 658 859 80
إجمالي مسؤوليات الكلي 3+2+1	843 722 595 58

المصدر وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية الخصوم, 2020

الجدول 7(III) سنة 2021¹

التصنيف	الخام	الإهلاكات	الصافي
أصول غير ملموسة	960 000 00	552 000 00	138 000 00
أراضي	277 555 900 00	0 00	277 555 900 00
بنايات	183 299 556 00	146 239 644 80	36 559 911 20
أصول ثابتة أخرى	801 620 740 30	641 296 592 24	160 324 148 06
أصول غير مكتملة	4 876 480 39	0 00	4 876 480 39
استثمارات في شركة أخرى	700 000 00	0 00	700 000 00
قروض وودائع	352 666 00	0 00	352 666 00
ضرائب لوقت لاحق	17 702 599 00	0 00	17 702 599 00
مجموع الأصول الثابتة	1 286 797 941 69	788 488 237 04	498 309 704 65
منتجات و مواد خام	82 559 886 33	4 953 593 18	77 606 293 15
زبائن	145 889 225 30	70 558 990 20	75 330 235 10

المصدر وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية أصول, 2021¹

مديونيون	50 225 889 30	0 00	50 225 889 30
الضرائب و الرسوم المشابهة	57 990 558 30	0 00	57 990 558 30
الخزينة	94 688 336 00	0 00	94 688 336 00
مجموع الأصول الجارية	431 353 895 23	75 512 583 38	355 841 311 85
إجمالي الأصول	1 718 151 836 92	864 000 820 42	854 151 016 50

المصدر وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية أصول, 2021,

جدول 8(III) سنة 2021

التصنيف	مبالغ السنة
أموال مستثمرة للمساهمين	300 000 000 00
الربح أو الخسارة الصافية	72 558 106 51
رأس المال الذاتي الآخر	40 195 580 10
مجموع رؤوس الأموال	412 753 686 61
مبالغ مستدانة من البنوك و المؤسسات المالية	1 759 869 00
الضرائب	7 898 698 00
مبالغ مسجلة كإيرادات	32 558 990 60
مجموع خصوم غير جارية	642 217 557 60
مبالغ مستحقة للموردين	142 558 993 69
ضرائب	2 950 889 30
ديون أخرى	253 669 889 30
مجموع الخصوم الجارية	399 179 772 29
إجمالي مسؤوليات الكلي 3+2+1	854 151 016 50

المصدر وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية الخصوم, 2021,

الجدول 9(III) سنة 2022¹

التصنيف	الخام	الإهلاكات	الصافي
أصول غير ملموسة	960 000 00	552 000 00	138 000 00
أراضي	277 555 900 00	0 00	277 555 900 00
بنايات	135 983 260 00	621 680 403 00	485 697 143 00
أصول ثابتة أخرى	490 425 785 00	226 974 880 00	263 450 905 00
أصول غير مكتملة	4 876 480 39	0 00	4 876 480 39
استثمارات في شركة أخرى	700 000 00	0 00	700 000 00
قروض وودائع	253 663 00	0 00	253 663 00
ضرائب لوقت لاحق	19 605 540 00	0 00	19 605 540 00
مجموع الأصول الثابتة	930 109 502 02	849 207 283 00	1 052 277 631 39
منتجات و مواد خام	50 229 877 30	1 432 976 90	48 796 900 40
زبائن	150 669 224 63	54 778 890 30	95 890 334 33
مديونيون	53 702 923 04	0 00	53 702 923 04
الضرائب و الرسوم المشابهة	38 204 677 10	0 00	38 204 677 10
الخزينة	33 570 366 31	0 00	33 570 366 31
مجموع الأصول الجارية	326 447 068 38	56 211 867 20	270 165 201 18
إجمالي الأصول	1 322 831 777 31	905 419 150 20	1 388 957 913 11

المصدر وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية أصول 2022

الجدول 10(III) سنة 2022

التصنيف	مبالغ السنة
أموال مستثمرة للمساهمين	600 000 000 00
الربح أو الخسارة الصافية	47 128 955 32
رأس المال الذاتي الآخر	40 287 840 20
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	687 416 795 52
مبالغ مستدانة من البنوك و المؤسسات المالية	1 980 570 00
الضرائب	6 940 689 00
مبالغ مسجلة كإيرادات	25 641 790 00
المجموع 2	34 563 049 00

وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية الخصوم, 2022¹

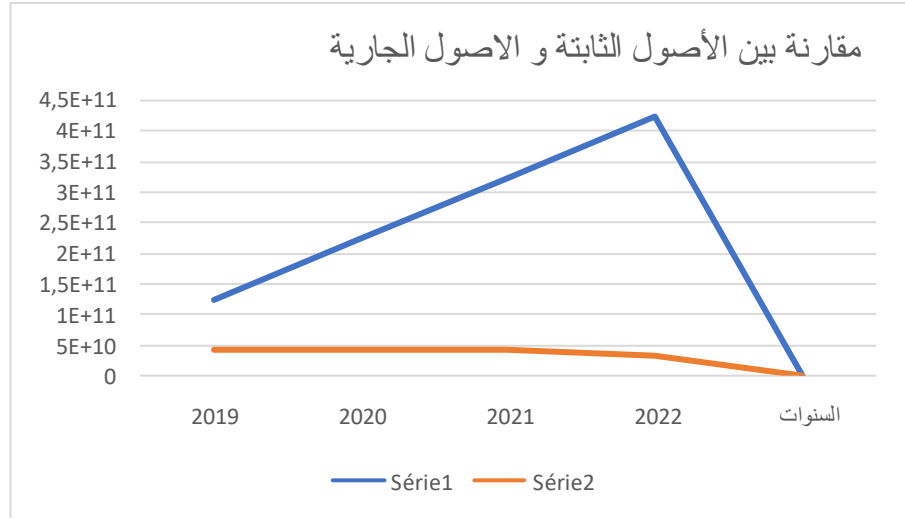
مبالغ مستحقة للموردين	240 534 699 00
ضرائب	2 540 780 12
ديون أخرى	236 988 934 00
المجموع 3	480 06441312
إجمالي مسؤوليات الكلي 3+2+1	902 044 257 64

المصدر وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية الخصوم, 2022,

مقارنة بيانية بين مجموع الأصول الثابتة و مجموع الأصول الجارية لمؤسسة ملينة مستغانم لإنتاج الحليب و مشتقاته¹

الجدول (III 11) مقارنة بين مجموع الأصول الثابتة و مجموع الأصول الجارية

السنوات	2022	2021	2020	2019
مجموع الأصول الثابتة	4,25006E+11	3,25006E+11	2,25006E+11	1,25006E+11
مجموع الأصول الجارية	32644706838	43135389523	42673092262	42937006809



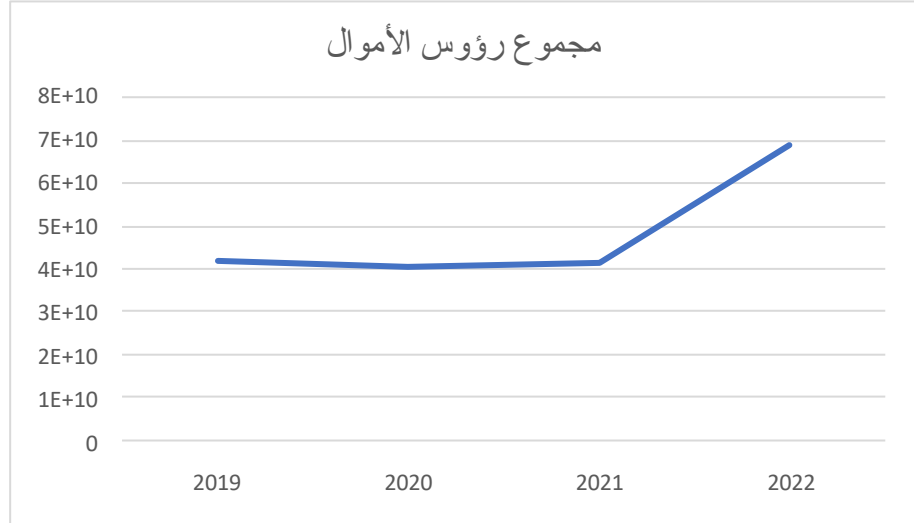
المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بالميزانيات

في المقارنة التي أجريت بين مجموع الأصول الثابتة و مجموع الأصول الجارية لاحظنا أن المعدل طبيعي و يدل على سلامة نشاط المؤسسة و استمراريته و ذلك الذي يعود إلى عمل المسير المالي الذي يسعى للتوازن بين ما تملكه المؤسسة و ما تستخدمه

وثائق داخلية للمؤسسة, ميزانية الخصوم, 2022¹

جدول (III 12) مقارنة بين مجموع رؤوس الأموال الخاصة بمؤسسة ملينة الحليب و مشتقاته بمستغانم¹

السنوات	2019	2020	2021	2022
مجموع رؤوس الأموال	41934294963	40551560978	41275368661	6,87E+10



المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بالميزانيات

يوضح الرسم شكل تزايد مجموع رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 إلى 2022 و هذا دليل على التطور الملحوظ في نسبة الأموال التي يمتلكها المساهمون

جدول (III 13) مقارنة بين مجموع الأصول الغير جارية خلال أربعة سنوات

السنوات	2019	2020	2021	2022
مجموع الخصوم الغير جارية	5888416500	6254812600	64221755760	3456204900

¹إعداد الطالبة بالاستعانة بالميزانيات المصدر

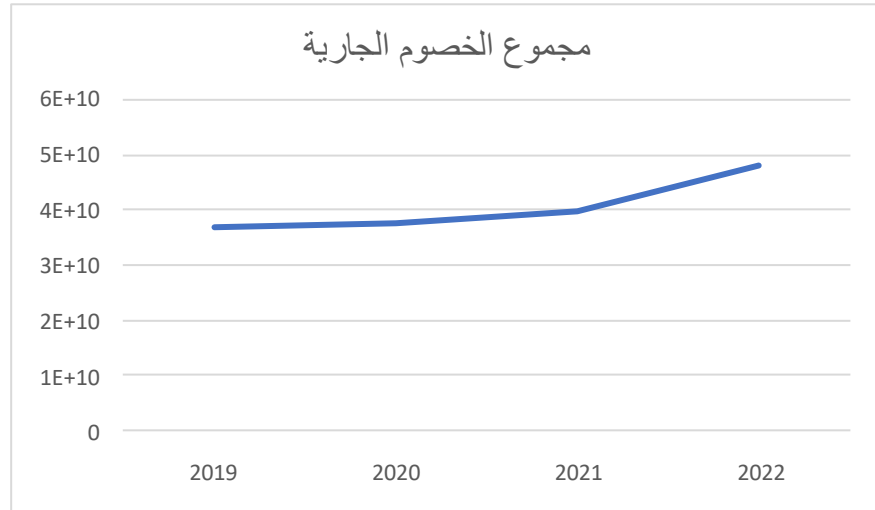


المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بالميزانيات

من خلال البيان أعلاه و الذي يمثل مجموع الخصوم الغير جارية و تزايدها خلال السنوات الأربعة المدروسة و بطبيعة الحال نستنج أن المؤسسة تعاني من زيادة نسبة الديون و التي هي مجبرة بسدادها مستقبلا¹

جدول (14 III) مقارنة بين مجموع الخصوم الجارية خلال أربعة سنوات

السنوات	2019	2020	2021	2022
مجموع الخصوم الجارية	36909675120	37565885980	39917972229	48006441312



المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بالملاحق

المصدر من إعداد الطالبة بالاستعانة بالميزانيات¹

تحليل الخصوم الجارية و مقارنتها أظهر لنا التزايد المعترف في مجموعها خلال الأربعة سنوات و ذذا يعني نفس الشيء أن المؤسسة في حاجة لسداد ديونها في لأقرب أجل لتفادي الوقوع في المخاطر مستقبلا

الخلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن عمل المؤسسة معتمد على السياسة المالية التي تتبعها و كيفية العمل على تحليل و تدقيق مجموعة القوائم المالية و المعاملات اليومية التي تتضمن كل نشاطاتها فبذلك تهدف إلى التسيير الحسن للمورد المالي و النقدي الذي تحتاجه أو تملكه بطريقة اقتصادية و فعالة و بذلك فإن هذه الأخيرة تحرص على التحليل المتناسق و الصحيح بواسطة المؤشرات المالية الخاصة بالجانب المحاسبي و التي بدونها لا يمكن للمؤسسة ضمان توازنها في كل الفروع و من خلال دراستنا لمؤسسة ملينة الساحل بينت النتائج الجوانب الإيجابية لنشاط المؤسسة و الذي يتطلب تنميتها و متابعتها من أجل تحسينها و صياغتها لتحقيق أهداف المؤسسة و التي أهمها ضمان الاستمرارية

الخاتمة العامة

خلال دراستنا لموضوع التسيير المالي و الدور الكبير الذي يلعبه في المؤسسة من أجل ضبط و ترشيد القرارات التي تتبناها تبين لنا أن التسيير المالي هو أحد اللوازم و الأساسيات التي ترتكز عليها و التي تحمي و تحقق التوازن في نشاطاتها المختلفة في ما يشمل تسيير الموارد و الإيرادات و العمليات اليومية و غيرها الكثير و من أهم تلك الأدوات كما تطرقنا إلى الميزانيات التقديرية, مؤشرات التحليل المالي, دفاتر الجرد و إعداد الميزانيات و تحليلها من أجل اتخاذ القرار السليم الذي يحمي توازنها المالي من خلال تشخيص حالتها المالية و البحث عن البدائل المختلفة و المتعددة لتمنح المؤسسة منطقة الأمان التي تحقق أهدافها و تحمي استمرارها في السوق, من جهة أخرى فإن التسيير المالي يساعد على تنظيم نشاطات المؤسسة من خلال توزيع المسؤوليات و المهام المختلفة و التي تنشئ و تقوي الروابط العملية بين مختلف الموظفين من مختلف المستويات و بالتالي يمنحها ذلك القدرة على المنافسة السليمة دون الخوف من العجز و التهديد.

من خلال الأهداف التي يتم وضعها من طرف المؤسسة و محاكاتها من الإمكانيات المتوفرة لديها ففي أغلب الأحيان يتطلب الخوض في استثمارات جديدة أو القيام بعمليات التطوير للقدرة المالية التي تتعذر عنها المؤسسة و بالتالي تلجأ إلى أساليب أخرى للقيام بالتمويل لمختلف النشاطات و هنا يكمن عمل التسيير المالي في دراسة حالة المؤسسة و جميع إمكانياتها و فرصها من أجل الاستعانة بالبدائل المثلى لذلك .

للإمام بجميع متطلبات الموضوع تطرقت إلى المفاهيم الأساسية و التي تعتبر قاعدة التسيير المالي, التشخيص المالي, التحليل المالي, مؤشرات التحليل المالي, التمويل و الوظيفة المالية داخل المؤسسة

و من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها يمكننا الإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة

أولا ينقسم التسيير المالي إلى مجموعة مراحل تتمثل في التشخيص المالي و التحليل المالي و التي بدورها تتمثل في مجموعة مؤشرات تحدد بها حالة المؤسسة و بالتالي إيجاد الطرق و البدائل للقيام بنشاطاتها المختلفة بصورة سليمة و متوازنة

ثانيا يعمل التسيير المالي على تقدير حالة المؤسسة و التي تحدد بدورها تحاول البحث عن البدائل المثالية التي توفر عليها المخاطر التي تواجهها و بالتالي تحدد طبيعة التمويل المتطلب و أيضا إذا كانت تحتاج إلى تدخل خارجي فيما يخص التمويل أم تكتفي بالموارد الداخلية

النتائج المتوصل إليها

1. المؤسسة كيفما كان نشاطها و شكلها و طبيعة عملها هي بحاجة ماسة أو يمكن القول مجبرة على تطبيق التسيير المالي بشكله الكامل لضمان تحقيق أهدافها و استمراريتها
 2. لكل مصدر تمويلي خصائصه المتفردة التي تجعله مصدرا ملائما يزيد من فرص و إمكانيات استخدامه بالطرق المثلى
 3. المؤسسات الجزائرية ما زالت في حاجة إلى قفزة كبيرة فيما يخص الجهاز المالي و المحاسبي و الذي يسهل المعاملات اليومية الخاصة بها كفرصة زائدة من أجل التطوير و التوازن
 4. دراسة الجانب المالي للمؤسسة يتم من خلال مصلحة شاملة مختصة و التي تعد متماثلة في جميع المؤسسات يكون دورها إعداد القوائم المالية التي تعتمد عليها و تحليله بالصورة المثلى
- التوصيات**

- على المؤسسة أن تحرص على الاستغلال الأمثل للأصول و الإيرادات من أجل تحقيق دراسات التنبؤات المستقبلية و حماية مكانتها في السوق
- الاهتمام أكثر بالمصلحة المالية و المحاسبية من خلال التكوينات و التدريبات المستمرة و التي تشمل التنبؤات الصحيحة و السليمة و التي تكون أقرب لواقع المؤسسة
- تنوع المرفق المتخصص بفائدة الطلبة فيما يخص التريصات المختلفة من أجل تقديم كافة المعلومات التطبيقية المهمة و المفيدة من أجل التحليل

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية

- 1- أسامة عبد الخالق الأنصاري, الإدارة المالية, 2007
- 2- بوشنقىر ميلود, زغيب مليكة, التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد, دار المطبوعات الجامعية, 2011
- 3- دريد كامل ال شيب, إدارة مالية الشركات المتقدمة, دار اليازوري للنشر و التوزيع, 2009
- 4- خالد الراوي, التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي, دار المسيرة للنشر و التوزيع, 2000
- 5- عامر عبد الله, التحليل و التخطيط المالي المتقدم, دار البداية, 2015
- 6- عدنان تايه التميمي, ارشد فؤاد التميمي, دار اليازوري للنشر و التوزيع, 2008
- 7- فهمي مصطفى الشيخ, التحليل المالي, سنة 2008
- 8- يوسف حسين يوسف, التمويل في المؤسسات الاقتصادية, دار التعليم الجامعي, 2012
- 9- احمد غازي الطاهر, مذكرة ماجستير, جامعة ال البيت, الأردن, 2015
- 10- بوزربة رشيد, التخطيط المالي و دوره في اتخاذ القرار في المؤسسات, مذكرة ماجستير, المسيلة, 2018
- 11- بوعظم فايزة, قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات, أطروحة دكتوراه, سطيف, 2022
- 12- تالي رزيقة, جيش علي, تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, البويرة, 2012
- 13- زغيد محمد رضا, شايب عبد الناصر, دور التسيير المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, الوادي, 2022
- 14- زرقوق سعاد, نسمن فطيمة, واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, مستغانم, 2016
- 15- فادية بن بلقاسم, تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, مذكرة ماستر, أم البواقي, 2014
- 16- حمو الزعبي, التسيير المالي, قسم علوم التسيير, جامعة الجزائر 3, 2020
- 17- بن حمو عصمت محمد, السياسات المالي للمؤسسة, مستغانم
- 18- بوزاغو أسماء, تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية, مجلة المعرفة, العدد 1, 2020
- 19- غربي حمزة, بدروني عيسى, طهراوي دومة علي, دراسة مقارنة لأداء آليات التمويل و الدعم المباشر و غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, مجلو مينا للدراسات الاقتصادية, العدد 4, 2020
- 20- عبد الحق بو عتروس, مصادر و آليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية, مجلة الاقتصاد و المجتمع, العدد 5, 2008
- 21- إسماعيل سني, الزواوي أحمد المهدي, الاخضر لقلطي, استخدام مؤشرات التسيير المالي و المحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية, حوليات جامعة الجزائر 1, العدد 4, 2021

المواقع الإلكترونية

1. أحمد مهدي, القوائم المالية و أنواعها <https://www.dafttra.com>
2. أسماء بن عاشورة ,, <https://www.maggal.com>
3. بسدات كريمة, التسيير المالي, <https://www.univ-mosta.dz>
4. محمد خيضر, 2021, مدخل إلى التسيير المالي <https://elearning.univ-biskra.dz>
5. المركز التعليمي , التحليل المالي <https://daftara.com>
6. هايل الجازي , 2016, مفهوم علم التسيير <https://www.mawdo3.com>

المخلص

الهدف من الدراسة التي أجريناها هو التعرف على دور التسيير المالي في تسيير الموارد المالي التابعة الخاصة بالمؤسسة و كيفية خلق هامش الأمان المالي لها في حالة مواجهتها للصعوبات و الاحتياجات , من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة و هي مؤشرات التحليل المالي و الموازنات التقديرية بدراسة حالة مؤسسة ملبنة الحليب بمستغانم , حيث تناولت هذه الدراسة التسيير المالي كإطار لاتخاذ القرارات المالية من خلال الاطلاع على أنواعه و أدواته , كما تم التطرق إلى تحليل الميزانيات المحاسبية و إنشاء ميزانيات وظيفية ساعدت في الدراسة و إظهار أبعاد المؤسسة في ما يخص الجانب المالي و المحاسبي في مختلف نشاطاتها اليومية من أجل اتخاذ القرار الصائب بطبيعة الحال و قد استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , و من ثم إدخال عنصر الملاحظة و الاستنتاج كأدوات إعداد مختلف النتائج المتحصل عليها

و قد خلصت الدراسة إلى أن التسيير المالي هو مزيج متكامل من الخطوات و التحليلات التي تخلص لها المؤسسة من أجل اتخاذ القرار الصحيح لأجل تحقيق أهدافها

الكلمات المفتاحية التسيير المالي , التخطيط المالي , التحليل المالي , القوائم المالية , مؤشرات التحليل المالي

Abstract

This study was aimed to identify the role of financial management in managing the financial resource according to the company and explains how its create a margin of safety in the event of difficulties and needs through using different analysis tools which is financial analysis indicators ,and estimated weights an enterprise case study lactobacillus milk mostaganem , this study included management financial like a framework for making financial decisions by viewing its types and tools .for making estimated budgets which make a counting budget and functional budget and its help the company to make good decisions and try to achieve its goals to stay long in the economic market

Keywords financial management , financial decisions , estimated budgets , counting budget, functional budget

